مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٥١**

الاثنين، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوليك
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد عياري
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فلديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية(S/2001/719)

01-47261 (A)
0147261

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية (S/2001/719)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود إبلاغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وجمهورية كوريا والفلبين وكندا ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة وينسلي (استراليا) والسيد ويدودو (إندونيسيا) والسيد مورا (البرازيل) والسيد بريتو (البرتغال) والسيد دي رويت (بلجيكا) والسيد سون (جمهورية كوريا) والسيد مانالو (الفلبين) والسيد هانيبيكر (كندا) والسيد هيوز (نيوزيلندا) والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص ومدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد خوسيه راموس - أورتا، عضو مجلس الوزراء الانتقالي لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد راموس - أورتا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/719، التي تتضمن التقرير المرحلي للأمين العام عن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وسوف يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد فييرا دي ميللو في هذه الجلسة. وأفهم أنه مستعد أيضا للرد على أسئلة أو تقديم توضيحات إذا لزم الأمر. وفي نهاية الإحاطة الإعلامية سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في تقديم ملاحظات أو توجيه أسئلة. وأود دعوة الأعضاء إلى رفع أيديهم إذا كانوا يرغبون في أخذ الكلمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييرا دي ميللو.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا ويشرفني أن أمثل أمام المجلس اليوم وأن تسنح لي فرصة إحاطته إعلاميا مرة أخرى عن آخر تطورات الحالة في تيمور الشرقية وخططنا للمستقبل في هذه المرحلة بالغة الأهمية في العملية الانتقالية. ومن دواعي سروري الخاص أن أقدم هذا العرض تحت رئاسة الصين، التي ظلت صديقا قويا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ البداية الأولى لهذه المهمة الشاقة. والمجلس برمته في حقيقة الأمر لم يتخل أبدا، بعد أن كلفنا بهذه المهمة العسيرة، عن كامل مسؤوليته تجاه ضمان إنجاح هذه المهمة. وبالرغم من أننا قد نكون في تيمور الشرقية أبعد ما يمكن عن هذه القاعة إلا أننا مطمئنون على الدوام، من خلال الاهتمام والدعم المكثفين من أعضاء المجلس، إننا لا نغيب أبدا عن أذهانهم.

وقبل أن أبدأ إحاطتي الإعلامية اسمحوا لي أن أقدم – رغم أنه يبدو دائما من الحماقة إلى حد ما أن أقدم شخصا يعرفه أعضاء المجلس حسن المعرفة – عضو مجلسنا الوزاري المسؤول عن الشؤون الخارجية، خوسيه راموس – أورتا. وكذلك، اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لتقديم السيدة إيميليا بيريس، مديرة الوكالة الوطنية للتخطيط والتنمية في تيمور الشرقية علما بأن المجلس قد يكون الآن أقل معرفة بها. لقد حضرت السيدة بيريس إلى نيويورك ضيفة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان توقيت زيارتها مناسبا بشكل خاص حيث أنها ترأست جهودنا الأولية للتخطيط من أجل احتمال إنشاء بعثة تخلف البعثة الحالية في تيمور الشرقية، وهو الموضوع الذي سأركز عليه ببعض الإسهاب اليوم.

لقد مرت ستة أشهر على آخر زيارة لي إلى نيويورك ومخاطبتي المجلس. وكما قرأ الأعضاء في تقرير الأمين العام، حدث الكثير في تيمور الشرقية منذ ذلك الحين. فثمة مشاريع عديدة كنت قد حددتها قبل ست أشهر أثمرت بفضل القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)، الذي اتخذه هذا المجلس عقب آخر مناقشة مفتوحة في كانون الثاني/يناير، بينما ما زالت مشاريع أخرى عديدة في طريقها إلى التنفيذ. ولكن كما أخبرت المجلس سابقا، فإن الولاية التي عهد إلينا بها في تيمور الشرقية كانت أكبر بكثير من مجرد قائمة بالمهام المطلوبة، وأكبر بكثير من قائمة المشاكل التي يتعين حلها. فلم تكن سوى أن نعمل مع شعب تيمور الشرقية المجروح والذي تعرض لمعاملة وحشية، وأن نقيم معه دولة مستقلة ذات سيادة.

ولقد علقت مرارا على الطابع الفريد للعملية في تيمور الشرقية. وأفعل ذلك، لا لأنني أريد تلمس الأعذار لأي وجه من أوجه قصورنا ولكن لأننا جميعا نشارك في شيء تاريخي حقا ويتعين علينا أن نذكّر أنفسنا بصفة مستمرة بهذه الحقيقة وبالنقطة التي بدأنا منها. فلم يسبق للمجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا للاضطلاع بمثل هذه المهمة النبيلة من بداية بهذه القتامة. إذ بدأنا في واقع الأمر من لا شيء، ونظرا لأنه لم يسبق لنا مطلقا أن اضطلعنا بذلك من خلال تلمس طريقنا بعناية، فقد حققنا الكثير في سبيل إعداد تيمور الشرقية للهدف النهائي وهو الاستقلال.

وهذا الهدف يلوح الآن في الأفق. ولكن رسالتي للمجلس اليوم هي أننا بينما قطعنا حقا شوطا طويلا في مغامرة استثنائية، فلا يزال أمامنا الكثير الذي يجب تحقيقه إذا أردنا لتيمور الشرقية أن تتمتع باستقلالها على نحو حقيقي وكامل. والوقت الراهن ليس وقت التهاون بل وقت الانكباب على العمل وإنجاز المهمة التي أوكلها المجلس إلينا على أفضل وجه.

وستجرى الانتخابات بعد شهر تماما. وستعقد جمعية تأسيسية على أساس نتائج الاقتراع. وستشكل حكومة انتقالية ثانية تصبح بعدها تيمور الشرقية على الفور أول دولة جديدة في هذه الألفية.

ويحق لهذا المجلس أن يفخر بالمساعدة والإرشاد المستمرين اللذين يزودنا بهما في هذه الفترة الحرجة، التي كثيرا ما تكون صعبة، وأود أن أشكره على ذلك.

ولكن ما يجب الاضطلاع به ما زال كثيرا، ويشير الأمين العام في تقريره إلى المجلس إلى أن بعض المهام لن تستوفى إلا بعد التاريخ الرسمي لاستقلال تيمور الشرقية. والأولوية القصوى لديّ الآن هي أن نكفل للأمم المتحدة أن تكون قادرة على إتمام المهمة التي حددها المجلس بالسرعة المعقولة وباقتصاد حكيم. وتحقيقا لذلك، ينبغي لنا أن نتناول أغراضا رئيسية أربعة: أولا، توطيد البيئة الآمنة والمستقرة السائدة الآن؛ وثانيا، توجيه تيمور الشرقية من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات ناجحة وسلمية؛ وثالثا، وضع لبنات البنيان في مكانها من أجل إدارة المالية العامة وصنع السياسات؛ ورابعا، إقامة إطار لإدارة حكومية فعالة ومستدامة. وهذه الأغراض العريضة الأربعة تدعم هدف تسليم حكومة آمنة ومستقرة وعاملة إلى شعب تيمور الشرقية.

وأعتقد أننا نسير على ما يرام في عملية الانتقال السياسي. كما أننا نضع قائمة للناخبين يجري تطويرها من عملية التسجيل المدني التي تمت بنجاح. وتجري الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس. وتجري الآن عملية سياسية متعددة الأحزاب، وقد بدأت الحملة الانتخابية. ويسرني شديد السرور أن أبلغ المجلس بأن جهودنا الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية قد أثمرت بحق. فلا يقل عدد المرشحات في الانتخابات عن ٢٦٨ إمرأة من إجمالي المرشحين، وهو ٩٩٢ مرشحا، وأتوقع أن ينتخب عدد كبير منهن. وأنه ليراودني أمل كبير أن يحدث ذلك.

وبفضل الدعم السخي الذي قدم في الوقت المناسب من الدول الأعضاء، وجدنا كذلك سبيلا لمساعدة الأطراف السياسية في الحملة الانتخابية. وسيساعد ذلك بصفة خاصة الأطراف الأصغر والأقل تمويلا بينها. ولن تكون هذه المساعدات نقدية، كما أنها لن تكون كافية – وهي لا تكفي أبدا – ولكنها ستساعد العملية الديمقراطية على أن ترسخ جذورها في بلد لم يحظ مطلقا من قبل بهذا الحق الأساسي.

ولا يزال يسود بعض الانزعاج بين عدد كبير من السكان نظرا للقلق من أن تؤدي العملية السياسية إلى القلاقل والعنف. ولكننا – وقيادة تيمور الشرقية – أوضحنا توضيحا مطلقا أنه لن يحتمل أي عنف في الإقليم بدوافع سياسية. وفي بداية الشهر الحالي، وتعزيزا لهذه النقطة، وقع ١٤ حزبا من الأحزاب الـ ١٦ المتنافسة في الانتخابات على عهد للوحدة الوطنية، بشهادتي وشهادة خوسيه راموس – خورتا وآخرين، يبرهن بجلاء التزامها بالمنافسة الديمقراطية التي تتسم بالسلام واللاعنف والنضج – وأكرر النضج.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن أعضاء الوزارة الانتقالية الذين رغبوا في المشاركة في الحملة الانتخابية قد استقالوا وحل محلهم نوابهم من الموظفين الحكوميين. وستواصل هذه الوزارة المعدلة ممارسة سلطاتها التنفيذية ووضع مشاريع تشريعات سيحال معظمها، فيما عدا الشؤون الملحة، إلى الجمعية الجديدة.

وبعد الانتخابات، أعتزم أن أعين مجلس وزراء موسع يبين نتائج الاقتراع. والحكومة الانتقالية الجديدة، التي سيكون كل أعضائها من التيموريين، سترأس إدارة انتقالية معترفا بها تبين بصورة أوضح المسؤولية الحكومية المتوقعة من حكومة المستقبل المستقلة. وقد يتضمن ذلك طفرة إلى الأمام ذات نوعية مثيرة جدا في عملية تسليم المجتمع الدولي مقاليد الحكم إلى التيموريين الشرقيين، وهي عملية طالب المجلس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالاضطلاع

بها على أتم وجه في قراره ١٣٣٨ (٢٠٠١) في كانون الثاني/يناير الماضي.

وبينما أواصل الاحتفاظ بالسلطة التي عهدتم بها إلي بوصفي ممثلا خاصا للأمين العام ومديرا انتقاليا، فمن الواضح أنه يجب الانتقال بعد الانتخابات إلى مرحلة أخرى مما نسميه إضفاء الصبغة التيمورية. وهذا تعبير سيئ أصبح يستعمل استعمالا عاما بكل أسف، ولكنه ينطوي على الخطوط الإرشادية الأساسية التي تعزز بعثتنا منذ الأشهر الأولى من العام الماضي، وهي أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي دون أن نجعله يختبر الحكم أولا. وببساطة، فإن أي نهج آخر لن يفلح.

أعلم أن كثيرين من أعضاء المجلس، بعد مؤتمر المانحين الناجح في كانبرا في الشهر الماضي، ينظرون بشغف، وأجرؤ على القول، بانتقاد إلى خططنا في مجال المالية العامة. وأرى أن الميزانية التي جرت الموافقة عليها في كانبرا، وهي ٦٥ مليون دولار لم تكن مسرفة ولا مبذرة. بل انبثقت عن عملية تحليلية صعبة جدا، وديمقراطية جدا أيضا. وكانت، ككل الميزانيات، حلا وسطا بين ضرورة الاستدامة النقدية والتعقل الاقتصادي والاعتماد على المعونة من ناحية، والاحتياجات الواضحة والشديدة لشعب تيمور الشرقية من ناحية أخرى. غير أنني أشاطر كثيرا من الأعضاء قلقهم إزاء الصلاحية المتوسطة الأجل لميزانية تعتمد بالفعل على ٢٠ مليون دولار سنويا من أموال المعونات لكي تبقي على العمليات الأساسية التي تضطلع بها الحكومة.

وكان الغرض الأخير في قائمتي المتعلقة بالأغراض الأساسية نقل هيكل الخدمات العامة الموجود حاليا إلى إدارة عامة لتيمور الشرقية. وستقودني خططي في هذا المجال إلى مناقشة مسألة البعثة التالية أيضا والمهمة الحساسة التي تزداد أهميتها لما نسميه ”توقعات الإدارة“.

وفيما يتعلق بالإدارة العامة، أنوي أن أتبع إلى حد كبير نفس النمط المتبع في الانتقال السياسي. وبعبارة أخرى، أريد أن أقضي الوقت الذي لدينا بين الآن والاستقلال في تحويل العنصر الدولي للإدارة العامة إلى حجم وشكل يسمح بالانتقال السلس للسلطة إلى هيكل وطني ذي مصداقية وفعالية ولديه ما يكفي من الموظفين. وستكون هذه الإدارة العامة إدارة يمكن لتيمور الشرقية أن تضطلع بها، مستخدمة تكنولوجيا مستدامة، وإدارة تخدم الشعب وتتحاشى في نفس الوقت مخاطر الفساد والمحسوبية ومحاباة الأقارب. وما زال الطريق أمامنا طويلا. ويجب أن يكون بناء القدرات مسعانا الرئيسي وأولويتنا القصوى في الأشهر والسنين القادمة.

لقد كان بناء القدرات في الماضي مخيبا للآمال وصعبا في آن واحد، وكثيرا ما كنا نبحث في الأمم المتحدة عن مديرين بدلا من معلمين وبالتالي، فإنهم لم يروا أن هناك حاجة إلى تحقيق نتائج في هذا المجال الحيوي من نقل المهارات. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل ممتاز في هذا الشأن، وأود أن أثني عليه في التقرير الشامل جدا الذي أعده مؤخرا عن هذه المسألة وعلى الخطة الطويلة الأجل التي تضمنها. وسيكون من المفيد أن يدعم شركاء تنمية تيمور الشرقية هذه الخطة في السنوات القليلة القادمة.

يوصي الأمين العام في تقريره إلى المجلس باستمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إذا تسلم الطلب الواجب من حكومة تيمور الشرقية. وقد جرى إبلاغ الأعضاء بطبيعة البعثة التالية، إلا أنني أود أن أستميح المجلس عذرا بأن آخذ من وقته بضع لحظات أتشاطر معه وجهة نظري في ما يجب اتخاذه ومبررات ذلك.

ولعلي أمهد لذلك بالقول إننا لا نزال نخطط لإنشاء البعثة الجديدة سواء عن طريق آلية فرقة عمل متكاملة للبعثة في الأمانة العامة، هنا في نيويورك، أو عن طريق وجود في

تيمور الشرقية لموظف كبير يخصص للتخطيط لإنشائها قبل عدة أشهر من نشرها. وهذا استثناء نادر نرحب به وأعرف أن زملائي في نيويورك سيكفلون أن يصبح قاعدة في المستقبل.

وإنني أدرك أن منتقدي الأمم المتحدة يقولون في كثير من الأحيان إن أصعب شيء ندفع إلى القيام به هو المغادرة. في الماضي، كان هذا هو الحال في كثير من الأحيان، لكن في تيمور الشرقية لا أعتقد أننا نسعى إلى البقاء لأطول من المدة المقررة، ومع ذلك فإنني أتطلع إلى الاستماع من السيد خوسيه راموس - أورتا بشأن هذا الموضوع بعد فترة وجيزة. وهذا ليس التماسا خاصا بأي حال من الأحوال؛ إني أرى أن هذه ضرورة تامة. والحجج التي تساق للإبقاء على استمرار وجود عسكري ووجود للشرطة أعرب عنها جيدا في التقرير، ولن أعود إليها بالتفصيل، إلا أن ما أود التأكيد عليه هو أن تخطيطنا في هذه المنطقة الهامة لن يتوقف إلا على الظروف الأمنية السائدة في تيمور الشرقية. وما من عامل آخر ينبغي أن يسمح له بالتأثير على حكمنا وحكم مجلس الأمن.

ويتضمن التقرير خفضا مُجَدولا للوجود العسكري الدولي، ابتداء من وقت ما في المستقبل القريب وبدءا بالجزء الشرقي من البلاد. واذا ما استمرت الظروف المستقرة الحالية في تيمور الشرقية خلال فترة الانتخابات وتشكيل الجمعية التأسيسية والحكومة الانتقالية الجديدة، لا أجد الآن ما يدعو إلى عدم بدء تلك العملية، بحذر، قبل الاستقلال.

ومع ذلك فإن الأمن يتطلب أكثر من مجرد وجود شرطة ووجود عسكري فعالين، وإن كانا هامين. إنه يتطلب أيضا حكم القانون والتحقيق الفعال للعدالة. وفي تيمور الشرقية، كما يعرف الأعضاء - بل وكما أوضحت لنا بعثة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بصراحة - كافحنا من أجل وضع آلية فعالة للتصدي للجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي القريب. وهناك بعض النجاح الذي أخذ يظهر الآن. وهناك محاكمة رئيسية جارية حاليا في ديلي، تركز على سلسلة من الجرائم الوحشية التي ارتكبت ضد الإنسانية في عام ١٩٩٩ في الإقليم الشرقي من لوتيم. ومع ذلك، لا تزال محاكمنا تفتقر إلى الموارد الأساسية، سواء المادية أو البشرية.

ومن المجالات التي لا نزال نكافح فيها إحياء مذكرة التفاهم التي وقعتُها العام الماضي مع المدعي العام لإندونيسيا فيما يتعلق بالتعاون في الأمور القانونية، والقضائية، وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبينما لا تزال العلاقات الثنائية تتقدم في اتجاه إيجابي بشكل عام، نحث حكومة إندونيسيا على إعادة إصدار المرسوم الخاص بإنشاء المحكمة المخصصة بحقوق الإنسان التي من شأنها أن تمكن من تقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة في تيمور الشرقية وعددهم ٢٣ إلى المحاكمة، والذين حددهم علنا المدعي العام الإندونيسي في ذلك الوقت السيد مرزوقي داروزمان في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وذلك في أعقاب تحقيقات شاملة مشتركة قام بها المدعي العام الإندونيسي ومدعي عام تيمور الشرقية. حتى تكون تلك العملية ذات مصداقية، من الحتمي أن يكون للمحكمة سلطة النظر في الجرائم التي لم ترتكب بعد الاستفتاء الشعبي في عام ١٩٩٩ فحسب وإنما ايضا قبل ذلك التاريخ. ونحن يمكننا تقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال الذين يقعون في دائرة السلطان القضائي لتيمور الشرقية إلى العدالة وسنظل نعمل على ذلك. لكن العدالة الحقيقية ستتطلب أن يمثل مدبرو تلك الجرائم أيضا أمام المحكمة.

وستركز معظم تعليقاتي اليوم على مسألة الوجود المدني، وعلى وجه الخصوص ذلك الجزء منه الذي سيعمل في

إطار الهيكل الحكومي في فترة ما بعد الاستقلال. لقد وُجِّهنا للقيام بعمل وذلك العمل لم يكتمل بعد. وولاية مجلس الأمن الواردة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) واضحة تماما. فعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية أن تحفظ الأمن والقانون والنظام وأن تقيم إدارة فعالة، وتدعم بناء القدرات في الحكم الذاتي.

والمساواة بين الانتقال السياسي، الذي يقترب الآن من الاكتمال، وبين إقامة إدارة فعالة لتيمور الشرقية خطأ واضح. فالاستقلال السياسي يسير في طريق مواز، وإن كان متصلا اتصالا وثيقا بالتحقيق التدريجي لما قد نسميه استقلالا إداريا. وسيكون من الخطأ أن نتخلى عن ذلك النشاط قبل الأوان، وأن نعلن في وقت مبكر جدا التنفيذ الكامل للقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩). وفيما يتعلق بالاستقلال، سيكون لدينا عمل غير مكتمل من القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) يتعين علينا القيام به – ويجب علينا القيام به، حتى نكفل أن العمل الذي اكتمل حتى الآن، والذي ينبغي أن يرجع معظم الفضل فيه إلى المجلس، يظل ثابتا تماما. وأنا واثق بأن السيد خوسيه راموس – أورتا سيؤكد هذه النقطة بعد فترة وجيزة.

الحقيقة اليوم أننا لم تتوفر لدينا حتى الآن إدارة فعالة تماما لتيمور الشرقية، ولن تتوفر لدينا هذه الإدارة في أوائل العام القادم حيث من المحتمل أن يتحقق الاستقلال. والآلية التي نديرها الآن، أي الكيان الذي أنشأناه، والذي يشمل أكبر عدد من الموظفين الدوليين، تتقلص من حيث الحجم وتتعرض للتقنين. لكن لا تزال هناك فجوات كثيرة وتلك الفجوات من الضروري ملؤها. ولا يمكننا أن نتخلى عنها ببساطة ونعرض للخطر الاستثمار الهائل الذي جرى القيام به حتى الآن. ولئن كان حقيقيا أن تيمور الشرقية يجب أن تعتمد على شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف وأنه ينبغي للبعثة ألا تفعل شيئا يكون أولئك الشركاء مستعدين للقيام به، فإنني أعتقد مع ذلك أن هناك أجزاء حيوية من الحكم، ولا سيما في المجالات التي ذكرها الأمين العام في تقريره – وهي المتعلقة بالإدارة المركزية، وإدارة الميزانية، والعدالة وحقوق الإنسان، والأمن والسيادة الوطنية – حيث سيكون مبررا تماما وضع موظفين استشاريين وعدد صغير من المدراء في حكومة تيمور الشرقية. وبموافقة أبناء تيمور الشرقية ودعمهم النشط، سيكون من شأن هؤلاء الخبراء أن يواصلوا عملية نقل المهارات ويكفلوا الأداء الملائم للإدارات لفترة محددة من الوقت.

وإني مقتنع بأن تلك المواقف ينبغي أن تكون في إطار البعثة الجديدة وينبغي أن تمول من الأنصبة المقررة. ومع احترامي الكبير، أدرك إدراكا تاما المصاعب التي قد يواجهها بعض أعضاء المجلس تجاه ذلك الاقتراح، لكنني عملت معظم حياتي العملية في الأمم المتحدة بوجود القيود التي تضعف في كثير من الأحيان والتي تحيطها الشكوك دائما فيما يتعلق بالتمويل الطوعي، وأنا واثق بأن هذه المناصب الحيوية ينبغي أن يكون لها أساس قوي يمكن التنبؤ به من الأنصبة المقررة إذا ما كان لنا أن نجتذب مجموعة من الأفراد المطلوبين، وإذا ما كان لهؤلاء الأفراد أن يتمكنوا من العمل بنجاح في المجالات ذات الأهمية الحيوية لمانحي تيمور الشرقية.

ولقد بيّن الأمين العام بالفعل إصرارنا على إنهاء المهمة في تيمور الشرقية بأكثر الوسائل اقتصادا وكفاية. وأشرنا إلى ذلك بالأرقام التي طرحناها فعلا لتقليص البعثة – أو كما أبلغت الآن بحق، "وضع البعثة الحالية في حجمها الصحيح". ونحن لا نزال نضع التفاصيل بخطط إنشائنا البعثة المقبلة، لكن ما سنطلبه في تشرين الأول/أكتوبر عندما نرجع إلى المجلس بمعلومات أكثر تحديدا، سيكون – وبوسعي أن أؤكد للأعضاء هذا – تقييما استراتيجيا معقولا، وقبل كل شيء متواضعا، لما هو مطلوب.

ربما تكون هذه اللحظة هي اللحظة المناسبة لتناول مسألة اقتسام الأعباء قبل أن أنتقل إلى الاستدامة وإدارة التوقعات. إن أي بيان يقدم إلى مجلس الأمن يوفر دائما الفرصة أكثر من غيره، ليسترعي انتباه المجتمع الدول والدول الأعضاء إلى أية مسائل قد يحلو لمتكلم إثارتها في وقت ما. ولذلك ربما يسامحني المجلس إذا ما طلبت من الأعضاء أن يشجعوا، بالنيابة عني وبالنيابة عن تيمور الشرقية، منظومة الأمم المتحدة كلها - الأمانة العامة بطبيعة الحال، والوكالات، والصناديق والبرامج - على أن تعمل كما لم تعمل من قبل لكي تقدم معا أكبر قدر ممكن من المساعدة المنسقة، بينما نعمل نحن ميدانيا. وكنا نأمل في ذلك من قبل لدى بداية البعثة الراهنة، وبصراحة تامة كانت النتائج، كما يذكر الأعضاء، مخيبة للآمال. واسمحوا لنا، في هذه المناسبة، بأن نعزز روح البعثة المتكاملة حقا لنظهر ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة وهي تعمل كفريق.

وأحد أهم أحداث الأسابيع القليلة الماضية فيما يتعلق بقدرة تيمور الشرقية على البقاء لفترة طويلة هو التوقيع في ٥ تموز/يوليه على الاتفاق الإطاري لبحر تيمور. لقد وقّع وزراء استراليون ومن تيمور الشرقية بالأحرف الأولى على اتفاق كان ثمرة ١٦ شهرا من المفاوضات الصعبة في كثير من الأحيان. ولن يبدأ نفاذه كمعاهدة إلا بعد أن توافق وتوقع وتصدق عليه الحكومة المنتخبة في ديلي. وسيكون من غير الحكمة تماما في هذه المرحلة تخمين الموارد التي سيوفرها ذلك لتيمور الشرقية في المدى المتوسط. ويكفي القول إن تلك الموارد، إذا أديرت إدارة مناسبة، سيكون لها أثر هام جدا بالفعل على قدرة الحكومة المستقلة على توصيل الخدمات إلى الشعب وعلى تخطيط الاستثمار الإنمائي لمستقبل آمن. ولدى أبناء تيمور الشرقية بالتأكيد ما يكفيهم من الأمثلة على سوء إدارة الموارد المعدنية لكي يأخذوا حذرهم ويستفيدوا من أخطاء الآخرين. وإني على ثقة من أنهم فاعلون ذلك. بيد أنه لا ينبغي لهذا المؤشر على الثروة المقبلة والإدارة اللازمة لها أن يصرف أنظار الحكومة في الوقت ذاته عن التخطيط الضروري في حدود إمكانياتها.

ويقودني هذا إلى موضوع ما يُنتظر من الإدارة وهو موضع خلاف ويتسم بالدقة. ولا شك لدي في أننا قد أحسنّا الأداء معاً في تيمور الشرقية حتى الآن، في شراكة وثيقة مع القيادة التيمورية. وسوف يستطيع المؤرخون أن ينبئونا بما يتوافر لهم من المعرفة التالية للأحداث إلى أي درجة كان هؤلاء سيتفوقون علينا لو كانوا في مكاننا. على أن أقسى المنتقدين، وقد صادفنا منهم الكثيرين كما يعلم أعضاء المجلس، ولا سيما ممن لا يلزمون أنفسهم بشيء، لا بد وأن يدهشوا لما حققناه، الأمم المتحدة والتيموريون الشرقيون، بالعمل عن كثب أكثر من ذي قبل مع شعب تيمور الشرقية، في تحويل الرماد والحطام الذي وجدناه حين وصلنا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى دولة فاعلة، تتجه بسرعة صوب إنشاء المؤسسات الديمقراطية والانتخابات والتمتع بمستقبل ديمقراطي.

بيد أن هناك ثمناً يشغلني أكثر وأكثر، وهو المتاع الذي تحمله في جعبتها بعثة الأمم المتحدة والجهات المانحة وغيرهما إلى عملية كهذه. فلكي ننجح وتهيئ الشروط اللازمة للعمل الفعال، نأتي معنا بثقافة معقدة من التكنولوجيا والراحة النسبية. فنأتي معنا بالسيارات والحواسيب، ومكيفات الهواء والهوائيات الساتلية، وجميع التجهيزات الموجودة في الشمال المتقدم النمو من الوجهة التكنولوجية، لأننا لا نعمل بطريقة أخرى، ويمكن القول بأننا لم نكن نستطيع أداء المهمة بدونها. ولكن الوقت سيحين للرحيل، بعد أن نكون قد أوجدنا، ولا سيما في العاصمة والمراكز الرئيسية، تطلعات لا يمكن تحقيقها حين يشرق يوم الاستقلال ويجد مضيفونا أن عليهم أن يعيشوا في حدود إمكانياتهم المتواضعة. والاستدامة هي الكلمة التي وضعناها في

تقاريرنا لتشمل كل شيء، غير أنه قد يكمن وراء هذه الكلمة على نقائها شعور بالإحباط والخيبة يجب التغلب عليه حتى لا يكون أثره مدمراً. وها نحن عاكفون على هذه المسألة المتعلقة بتحويل أصول الإدارة الانتقالية برمتها إلى تيمور الشرقية بعد أن تحظى بالاستقلال.

وسوف يلزم لدى اختيار الحجم الصحيح للجهاز الحكومي خلال الشهور القليلة القادمة القيام ببعض خيارات صعبة بل وقاسية، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا ليس فقط لكفالة القيام بها، وإنما لكفالة التخطيط للآثار المترتبة عليها ولتفهمها من جانب الجميع. كم حاسوباً سيبقى لدى الحكومة، وكم وسيلة متقدمة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وكم مركبة؟ ثمة كثير من الأسئلة الهامة. ولكن الأسئلة عن العدد والكم والكثرة والقلة ليست مجرد أسئلة رياضية؛ فالإجابات عليها سوف تؤثر على حياة الناس وأرزاقهم.

لقد جعلت من عادتي في هذه المناسبات أن أسترعي اهتمام المجلس لبعض الدروس التي اكتسبناها في تيمور الشرقية والتي قد تكون مفيدة لغيرنا في مجال حفظ السلام. وأود بالإضافة إلى ما قلته أن أسترعي اهتمام المجلس إلى ثلاثة شواغل أخيرة هي: الشرطة والعدالة والأفراد.

ليس لدي الكثير من الأمور الجديدة لأقولها فيما يتعلق بمسألة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ولكنني يجب أن أكرر ما سبق أن قلته لأننا فيما يبدو ما زلنا نواجه نفس المشاكل القديمة الخاصة بالنوع مقابل الكم، وهي مشكلة أظن أنها لا تتعلق بأفراد الشرطة الذين يوفدون في بعثات السلام، بل تتعلق بنهجنا العقائدي إزاء مفهوم وظائف الشرطة التنفيذية الدولية برمته. وصحيح أن هذا سيشكل اتجاهاً جديداً بالنسبة للأمم المتحدة، إلا أنه يلزمنا تحليل مستفيض لكيفية تناول هذه المهمة. ويشترك في هذا الأمانة العامة، والدول المساهمة، من حيث كيفية إعدادها لضباطها في مرحلة ما قبل النشر، كما يشترك فيه من يوجد منا في الميدان، من حيث كيفية استفادتنا منهم على أفضل وجه.

وللسجل، لقد جربنا، بدعم من جان – ماري غينو ومساعدة من إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك، مشروعاً رائداً في أحد الأقاليم، يدخل فيه نشر الشرطة المدنية كوحدة وطنية. وليست النتائج قاطعة حتى الآن، ولكني أعتقد أنه قد يتبين في بعض الحالات أن هذا أكثر فعالية من الطريقة القديمة المتمثلة في بعثرة الكتائب الوطنية ومزجها بأعداد صغيرة متناثرة في جميع أنحاء منطقة البعثة.

وأود أن أسجل هنا تأييدي الشخصي القوي لمن يطلبون إعداد مدونة قضائية موحدة تستخدمها الإدارات الانتقالية من قبيل الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإذا كانت الأمم المتحدة ستحكم، فالعدالة هي مفتاح ذلك، وينبغي أن نتناول البعثة والمدونة في جيوبنا بالفعل. ولكن حتى المدونات المعدة مسبقاً تتطلب التنفيذ، والتنفيذ يحتاج إلى موارد. وهذه الموارد كانت تعاني عجزاً مؤلماً في تيمور الشرقية منذ البداية الأولى. فقد بدأت البعثة، كما يذكر أعضاء المجلس، في وضع أدنى كثيراً من نقطة البدء ذاتها. لم يكن ثمة قضاء، ولا محامون، ولا سجلات، ولا معدات، ولا مبان. وبالنسبة للمستقبل، إذا طلب إلينا في أي وقت أن نقيم العدالة، فيجب أن نكون في وضع يتيح لنا أن نفعل ذلك تماماً، ويجب أن نزوّد بالوسائل التي تكفل أن لا يكون لنا عذر في عدم الإنجاز. فإن أية تقصير في ذلك من شأنه أن يعرضنا لخطر انهيار، إحدى الدعائم الرئيسية التي يستند إليها المجتمع الديمقراطي، أو عدم تطويرها.

وختاماً، لقد برهنّا بعد كثير من البكاء والعض على النواجذ، ، متأخرين بعض الشيء وبدعم قوي من الأمانة العامة، أن بوسعنا أن نضفي الفعالية على نظام الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالأفراد. لقد استحدثنا شيئاً من الاستقلال الذاتي والمرونة مما ساعدنا على اجتياز أيام صعبة للغاية، ولكني أرجو ألا نكتفي بهذا القدر. فلنضفِ الطابع المؤسسي الآن على بعض هذه الابتكارات ونواصل الإبداع في تفكيرنا المتعلق بالنشر الميداني. يلزمنا أشخاص مناسبون في الوقت المناسب، ويلزم أن تكون لدينا الأجهزة اللازمة للإبقاء على الصالح منهم والتخلي عمن لا يحسنون الأداء. ويلزمنا فوق كل شيء الوقت والموارد اللازمة للتخطيط من أجل المستقبل. لهذا السبب نخطط الآن، ولهذا السبب نطلب إلى المجلس، من جديد، أن يساعدنا.

عندما قدمت إحاطتي للمجلس في حزيران/يونيه من العام الماضي، دعوت جميع الأعضاء لزيارة تيمور الشرقية ليشاهدوا بأنفسهم، على الطبيعة، العمل الجاري أداؤه، والصعوبات التي نصادفها على أرض الواقع، والنجاحات والميادين التي سلّمت بوجود مجال كبير للتحسين فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر قام المجلس بهذه الزيارة لنا، وأظنه وجد هذه العملية مفيدة، إذ مكّنت الأعضاء من أن يروا، ربما بمزيد من الوضوح مدى تعقيد العملية بكل جوانبها المتنوعة.

وستمثل الانتخابات التي ستجرى في ٣٠ آب/أغسطس مرحلة هامة من وجوه مختلفة كثيرة. فهي ستؤدي إلى إنشاء جمعية تتولى وضع دستور تيمور الشرقية، بينما تضطلع بسلطات تشريعية معينة، وتحول نفسها في أغلب الظن إلى أول سلطة تشريعية لتيمور الشرقية بعد استقلالها. وسوف تمكنني هذه الانتخابات أيضا من تشكيل الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية، وكلها هذه المرة من التيموريين. وسوف يتجلى في تشكيلها طموحات الشعب التي يعرب عنها في مراكز الاقتراع؛ وسوف يكون هيكلها إلى حد كبير نموذجا لما ستكون عليه أول حكومة مستقلة؛ وأعتزم أن أفوّضها معظم الإدارة اليومية لشؤون الحكم.

هذه الهيئات الجديدة، مقترنة بالسلطة القضائية، التي سعينا لصبغها بالصبغة التيمورية منذ الأيام الأولى، ستمارس ابتداء من النصف الثاني من أيلول/سبتمبر أقصى درجات الحكم الذاتي الممكنة بموجب القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١). ويبدو في هذه المرحلة أن من المحتمل بمجرد اعتماد الدستور أن تمثّل الانتخابات الرئاسية الخطوة النهائية على الطريق المؤدي لاستقلال تيمور الشرقية.

وسوف يتم إنجاز الكثير في تلك المرحلة النهائية من التحول الذي تشرف عليه الأمم المتحدة. وسنواصل التعلم نحن والتيموريون الشرقيون على السواء فيما سيكون بلا شك أعقد فصول هذه البعثة غير المسبوقة، ولكن أكثرها إرضاءً. أما التحدي الذي يواجه التيموريين الشرقيين فواضح. وأما التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة، القائمة بإدارة شؤون تيمور الشرقية نيابة عن المجلس، فسيكون مهولاً بنفس الدرجة، لأنه سيتعين علينا أن نمارس مسؤولياتنا في تناسق كامل مع الأجهزة الجديدة التي ستتمتع، لأول مرة في تاريخ تيمور الشرقية، بالشرعية الديمقراطية.

فإذا قبل أعضاء المجلس دعوتي المتجددة لزيارتنا مرة أخرى، فأنا متأكد من أنهم لن يسمحوا باستمرار ذلك لفترة أطول مما هو ضروري كلية لتلبية احتياجات تيمور الشرقية الضرورية لكي يتسنى لها أن تحقق استقلالها. وعلى العكس من ذلك، أنا متأكد كذلك من أنهم يوافقون على أن هناك ما يبرر تماما الفخر الذي نشعر به إزاء هذا المسعى، ولا بد أن نواصل مشاركتنا الكاملة في الأيام الأولى الصعبة بعد إنزال علم الأمم المتحدة. وأتعهد بتنفيذ التزام الأمين العام بأن أرفع توصية إلى المجلس بمزيد من التفصيل، بحلول شهر

تشرين الأول/أكتوبر القادم، تتعلق بالعدد المخفض المختصر والأكثر فعالية لعنصر ما بعد الاستقلال.

وأشكركم مرة أخرى، يا سعادة الرئيس، على سماحكم لي بتقديم هذا العرض اليوم. والآن، وحتى تكتمل احاطتي الإعلامية والإحاطة الإعلامية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أرجوكم أن تسمحوا بإعطاء الكلمة لصديقي وزميلي خوزيه راموس – أورتا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة للسيد خوزيه راموس – أورتا، العضو المسؤول عن الشؤون الخارجية في الوزارة الانتقالية لتيمور الشرقية.

السيد راموس – أورتا (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، يا سيدي، عن مدى شعوري بالامتنان والسرور لعقد هذه الجلسة، تحت رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لرؤساء المجلس السابقين، لا سيما رئيسه خلال شهر كانون الثاني/يناير، عندما عقدنا أول جلسة في هذه السنة بشأن هذا الموضوع، وعندما خاطب الرئيس أكسنانا غوسماو وخاطبت أنا المجلس في أيار/مايو برئاسة الولايات المتحدة.

واسمحوا لي يا سعادة الرئيس أن أهنئكم وأهنئ حكومتكم وشعبكم على نجاحكم في استضافة الألعاب الأوليمبية في سنة ٢٠٠٨. ويحدوني الأمل في أن يصبح التيموريون الشرقيون آنئذ منافسين أقوياء في بيجين بحيث يحصلون على بعض الميداليات من الرياضيين الصينيين.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن وطأت القوات الدولية في تيمور الشرقية لأول مرة أرض ذلك البلد. ولا أريد أن أسرد مرة أخرى ما ذكرناه بالفعل وما صرح به على التو وبإسهاب سيرخيو فييرا دي ميللو في كلمته بشأن الوضع الذي لمسه المجتمع الدولي في تيمور الشرقية والصعوبات والدمار واليأس وفقدان الحياة وتشريد الشعب – حيث اضطر ما يزيد على ثلث الشعب إلى مغادرة وطنهم وتوجهوا إلى تيمور الغربية وأماكن أخرى في إندونيسيا – وما حققناه حتى الآن.

وبعد انقضاء سنتين على إجراء الاستفتاء الشعبي التاريخي، سيتوجه شعب تيمور الشرقية، في ٣٠ آب/أغسطس، مرة أخرى إلى مراكز الاقتراع ليدلي بصوته، لأول مرة على الإطلاق في تاريخنا الذي يبلغ خمسمائة عام، ليختار نوابا للجمعية التأسيسية، سيقومون بصياغة دستور يحدد الإطار القانوني لإعلان الاستقلال وانتخاب الرئيس.

ولقد أكدنا للمجلس خلال مشاركتنا معه في المناقشات، أننا – إضافة إلى جهود قوات حفظ السلام، التي قامت بوظيفة ممتازة لحماية حدود تيمور الشرقية وتوفير السلامة والسكينة للشعب في سائر المناطق – سنبذل نحن في تيمور الشرقية ذاتها قصارى جهدنا للتعاون مع المجتمع الدولي لضمان تحقيق السلام والسكينة لأنفسنا.

وفي شهر حزيران/يونيه الماضي قمنا بحل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وطوال تاريخ إنهاء الاستعمار، كانت تلك تجربة فريدة حقا. ولم يحدث من ذي قبل على الإطلاق على مدى تاريخ إنهاء الاستعمار أن حلت حركة تحالف نفسها لكي يقوم أعضاؤها بإنشاء مجتمع ونظام متعدد الأحزاب.

وكان هناك قدر من الشعور بالقلق والخوف من أن حل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية – الهيئة الجامعة التي قادت شعب تيمور الشرقية نحو الاستقلال، وقامت بخاصة، بحشد وتنظيم الشعب لاستفتاء ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ – من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع العنف. ومع ذلك، تم الانتقال

مـن المجلـس الوطـني للمقاومـــة التيموريـــة إلى نظـام متعــدد الأحزاب بطريقة سلسة تماما.

وفي الأسبوع الأول من تموز/يوليه، وبحضور سرخيو فييرا دي ميللو، وأسقفي تيمور الشرقية، وزنانا غوسماو وأنا، بعد أن كان قداسة البابا قد بعث برسالة، وقّعت الأحزاب السياسـية في تيمـور الشـرقية علـى ميثـاق الوحــدة الوطنيــة والتزامها بقبول عدم العنف كقاعدة للسلوك وقبولها بنتائج انتخابات ٣٠ آب/أغسطس، بغض النظر عن النتيجة لكل منها. وأوفوا حتى الآن، بتعـهداهم الـتي الـتزموا بهـا. ولقـد بدأت الحملة السياسية في سائر أنحاء البلـد، ويشـارك فيـها الآلاف من الشعب، وحتى الآن لم تحدث حالة واحدة من العنف بين الأحزاب السياسية.

وساد الهدوء بصورة نسبية في منطقة الحدود ذاهـا وذلك بالرغم من الحوادث التي تقع أحيانا. ونعرب عن الأسـف إزاء الحادثـة الـتي وقعـت أمـس بـالذات والـتي راح ضحيتها جندي إندونيسي، كان مسلحا ولكنه كان يرتدي ملابس مدنية. ولم تتحدد حتى الآن على وجه الدقة ظروف هذه الحادثة وموقعها بالضبط. لقد تلقيت هذه المعلومات هذا الصباح من مكتبي في ديلي، بيد أن الحالة، بمعزل عن هذه الأحداث في سائر أنحاء منطقة الحدود، كانت هادئة وآمنة بصورة نسبية. وهـذا لا يعـزى إلى الاحـتراف الـذي تتحلى به قوات حفظ السلام فحسب بل أيضا إلى الجهود الناجحة التي تبذلها الأمم المتحدة ذاهـا، من خلال سيرجيو فييرا دي ميللو ورئيس قوات حفظ السلام، لإشراك الجانب الإندونيسي في الحوار. ونثني على جـهود الجـنرال ويلـم دا كوسـتا، القـائد العسـكري الإندونيسـي في منطقـة بـالي، لا سيما في تيمور الغربية، التي أدت إلى تحسن الحالة منذ أن تولى القيادة التنفيذية في تيمور الغربية.

وبذلنا أيضا جهودا في الحوار مع الفصائل المؤيدة للاستقلال والإدماج في المجتمع التيموري الشرقي. وعُقدت اجتماعـات ناجحـة في نهايـة أيـار/مـايو في تيمـور الشـرقية، شارك فيها زهاء ١٠٠ شخص، جاء منهم زهاء ٥٠ شخصا مـن تيمـور الغربيـة وأمـاكن أخـرى في إندونيسـيا. وسـافر الرئيس إكسنانا غوسماو إلى منطقة الحدود وأشرك بعض قادة المليشيات والعناصر السياسية من الجانب الآخر في الحوار.

وقـام الأسـقف باسـيليو ناسـيمنتو، رئيـس أبرشـية باوكاو، بزيارة ناجحة جدا أيضا إلى تيمور الغربية، حيث اسـتقبله الآلاف مـن الأشـخاص. وتجـري حاليـا الأعمـال التحضيرية لكي يسافر إكسنانا غوسماو مرة أخرى إلى منطقة الحدود وربما إلى تيمور الغربية ذاهـا لمواصلة الحوار ليس مع سلطات تيمور الغربية فحسب، بل أيضا مع أفراد شعبنا الذين لا يزالون موجودين في المخيمات في تيمور الغربية.

ولقـد وصلنا علـى التـو بعـد أن حضرنـا الاجتمـاع الـوزاري الـذي عقدتـه رابطـة أمـم جنـوب شـرقي آسـيا في هانوي، والذي تلقينا الدعوة لحضوره من فييت نام، البلد المضيف. ومرة أخرى، أكدنا من جديد لجيراننا، لا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأيضا البلدان الأخرى – الشركاء في الحوار مثل الصين واليابان وكوريا واستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة – أننا سنواصل التزامنا بتطوير العلاقات مع المنطقة، بما في ذلك إندونيسيا، لأننا نعتقد بأن العلاقات القوية الدينامية والخلاّقة مـع المنطقـة تمثـل أفضـل دفاع لنا.

ولـن يضمـن استطاعة تيمـور الشـرقية الاسـتمرار في النمـو بسـلام إلا قدرتنـا علـى إنشـاء شـبكة مـن العلاقـات والمصـالح مـع دول المنطقـة في السـنين القادمـة. وكمـا ذكـر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو لتوه، توصلنا حديثا إلى ترتيب مؤقت، أي اتفاق إطاري مع استراليا، ينظم تقاسم عائدات

النفط والغاز في بحر تيمور. واختتام المناقشات حول تيمور الشرقية بنجاح هو أيضا تعبير عن الاحترام للنضج والشعور بالمسؤولية لدى الطرفين، تيمور الشرقية واستراليا.

وكما ذكر السيد سيرجيو فيرا دي ميللو، الأمر الذي كان شاغلا لنا، فإننا نأمل مع ذلك أن نتمكن من تطوير مصادر ثروة بديلة لتيمور الشرقية لمنعها من أن تصبح معتمدة على سلعة أو سلعتين أساسيتين، كالنفط والغاز. وأود في هذا الصدد أن أبلغ المجلس بأننا مستمرون في المناقشات مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيرجيو فيرا دى ميللو، ومع أبناء بلدنا والدول المانحة لتشكيل فرقة عمل لتحقيق التنمية الاستراتيجية من شأنها أن تنظر في تحقيق التنمية لأجل طويل في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نتلقى مساعدة عملية من حكومة ماليزيا التي ستوفد مسؤولا كبيرا من مكتب رئيس الوزراء، يعمل في التنمية الاقتصادية، لمساعدتنا في تطوير إطار استراتيجي لتحقيق التنمية في تيمور الشرقية في الأجلين المتوسط والبعيد. ونأمل أن نقدم لمؤتمر المانحين في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر رؤيا أولية عن المستقبل الاقتصادي في تيمور الشرقية للسنين القادمة.

وإذا جرت الأمور على ما يرام فسوف يمكننا الإعلان هنا عن موعد استقلال تيمور الشرقية. وسيتخذ المجلس التأسيسي القرار بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام. ونأمل في أن نتمكن من التقيد بالجدول الزمني الأولي الذي وضع سابقا، وسيكون الموعد في أوائل العام القادم. وينبغي أن تجري الانتخابات الرئاسية مباشرة بعد إقرار الدستور، وسيتحقق الاستقلال في أوائل العام المقبل.

وعلى أية حال، وبالرغم من الطابع الإيجابي الذي أحاول أن أبينه، وهو انعكاس للواقع القائم في البلد، فمن المهم أيضا أن نتذكر بأن السلام في تيمور الشرقية لا يزال هشا جدا، بسبب ٢٥ عاما من الجراح التي سببتها للشعب ثقافة العنف والخوف. وليس من السهل أن نمحو هذه الحالة النفسية بعد ٢٥ عاما من العنف. والسلام هش أيضا لأنه طالما استمرت العناصر المسلحة في العمل في تيمور الغربية، فسوف يستمر شعب تيمور الشرقية في العيش في خوف مما سيحصل في فترة ما بعد الاستقلال. والحادثة التي تورط فيها جندي إندونيسي بدا أنه ضل طريقه في تيمور الشرقية فأردته القوات النيوزيلندية الحذرة قتيلا، تؤكد على ضرورة استمرار الطرفين في التعاون إلى حد أكبر لتخليص المنطقة بكاملها من الأسلحة ووقف أعمال العنف على طول الحدود. وفيما يختص بتيمور الشرقية، نتطلع بشوق إلى العمل مع الرئيس الجديد وحكومة إندونيسيا الجديدة؛ ونحن نبعث إليهم بأحر تحياتنا. ولقد أبدى الشعب الإندونيسي خلال الأيام القليلة الماضية نضوجا رائعا في قبول التغيرات بشكل سلمي. ونواصل بذل الجهود من أجل إشراك الإدارة الإندونيسية الجديدة في الحوار. ونتطلع إلى الوقت الذي يتم فيه تطوير شراكة بين تيمور الشرقية ومقاطعة نوسا تينغارا بتيمور الإندونيسية، إقليم تيمور الغربية بشكل خاص، للقضاء على الفقر، والملاريا، ومرض السل وغيرها من الأمراض. ولتحقيق ذلك، من الضروري لحكومة تيمور الشرقية وحكومة جاكارتا أن تبلغا المرحلة التي يمكن فيها أن يثق بعضنا ببعض وأن نعمل بشفافية.

وأختتم كلامي بالتأكيد على أننا واعون لضرورة قيام الأمم المتحدة بتخفيض العنصر العسكري من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وإننا ندرك أيضا الحاجة إلى تخفيض العنصر المدني في تيمور الشرقية. فهذا رغم كل شيء، لمصلحتنا. وليس لدينا أي مصلحة أو رغبة في تواجد قوة أجنبية في تيمور الشرقية لأجل غير مسمى، وإن كانت قوة من المحترفين المرحب بوجودهم والذين يتصرفون تصرفا حسنا حتى الآن. ومن طبيعة كل مجتمع

وكل بلد أن يكون سيد مستقبله. ونحن لا نرغب في أن نفرض على المجتمع الدولي وجودا غير محدد زمنيا لقوات حفظ السلام على الأرض أو لموظفين مدنيين. غير أن السلام لا يزال هشا بالرغم من أن العملية كانت ناجحة بشكل رائع نتيجة لقيادة الأمين العام ولممثله الخاص. وما حققته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بالشراكة مع البلدان المانحة أمرا فريدا. ومع ذلك، فإن أي تفكير في انسحاب متسرع بعد الاستقلال يمكن أن يقوض ما تم تحقيقه وبكلفة باهظة من حيث الموارد المالية، ومن حيث الأرواح، لأن التيموريين الشرقيين قدموا تضحيات كبيرة وضحوا بأرواح عديدة لتحقيق ما حققناه حتى الآن.

ولهذا السبب، اختتم كلامي بمناشدة أعضاء مجلس الأمن ومجتمع المانحين أن يقوموا بدعم التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بالعنصر المدني، والتوصيات بتوخي الحصافة والحذر في تخفيض العنصر العسكري بعد الاستقلال.

ونأمل في أن نتمكن العام المقبل من العودة إلى هنا، وأن يعود الرئيس المنتخب، ورئيس الوزراء أو وزير الخارجية إلى هذا المجلس ويشكروا الأعضاء مرة أخرى على الدعم والسخاء الهائلين اللذين أظهرهما المجلس، والأمين العام، والوكالات، والبلدان المانحة بشكل عام والمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد راموس - أورتا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي. بالتأكيد سيرحب المجتمع الدولي بحرارة، بعد استقلال تيمور الشرقية، بهذا البلد الجديد. ونأمل في أن تحققوا نتائج ممتازة في جميع المجالات، بما في ذلك أولمبياد عام ٢٠٠٨.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بملاحظات أو طرح أسئلة. لقد رفع عدد كبير جدا من أعضاء المجلس أيديهم في بداية الجلسة للإعراب عن رغبتهم في التكلم إلى درجة أنه ربما لن يكون ممكنا إرضاء كل واحد تبعا لقائمة المتكلمين. أستميح الأعضاء الصفح وأرجو أن يتفهموا الصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة والرئيس.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نرحب مرة أخرى بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو والسيد خوسيه راموس - أورتا في مجلس الأمن، خاصة في هذا المنعطف الحرج من المرحلة الانتقالية السياسية في تيمور الشرقية. ونؤيد كذلك النصائح التي تقدم بها كل منهما أمام أعضاء المجلس.

لماذا وصلنا إلى هذا المنعطف الحرج اليوم ؟ أولا، لقد وصلنا إلى منتصف الطريق للولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، والتي قرر مجلس الأمن بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١) أن تستمر حتى ٣١ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢، وإن كان ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحاجة المحتملة إلى إدخال تعديلات فيما يتعلق بالجدول الزمني للاستقلال. وهذا بالتالي، وقت مناسب لاستعراض نصفي للتقدم الذي أحرزته البعثة، والاستماع إلى المزيد بشأن الجدول الزمني السياسي لتيمور الشرقية.

ثانيا، قدم لنا الأمين العام تقريرا مرحليا بالغ الأهمية عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وقد أسعدنا أن نلاحظ عدد المشاريع التي تعاونت البعثة بشأنها مع هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي. والأهم من ذلك أن الأمين العام قدم لنا مفهوما للعمليات لبعثة لاحقة بعد استقلال تيمور الشرقية. وعلى أساس الإطار الذي قدمه الأمين العام، لابد أن تبدأ الآن مناقشات مكثفة داخل تيمور الشرقية ومع مجتمع الأمم المتحدة. ولابد أن تبدأ المناقشات هنا والآن لبناء أفضل أساس ممكن للبعثة اللاحقة، ليس لأن المجلس، كما يؤكد

البعض، يتوقع انسحابا سريعا من تيمور الشرقية. وإذا جاز لي أن استعير من كلمات السفير هولبروك في المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ”لا خروج بلا استراتيجية“ التي عقدت في العام الماضي، فإن على المجلس

”أن يتوخي الحذر الشديد عندما نتكلم عن استراتيجيات الخروج، فلا نخلط بينها وبين المواعيد النهائية للخروج ... وأن توجه استراتيجية الخروج صوب هدف عام محدد، لا [صوب] موعد نهائي مصطنع، ومفروض من جانب واحد، وتعسفي“. (S/PV.4223، ص٤)

ثالثا، خلال شهر على وجه التحديد، سيتوجه التيموريون الشرقيون إلى صناديق الاقتراع ليختاروا ديمقراطيا ممثليهم في الجمعية التأسيسية التي ستتألف من ٨٨ عضوا. وستكون هذه الانتخابات حدثا من أهم الأحداث في تاريخ عملية الانتقال السياسي لتيمور الشرقية، ولكن لابد ألا ننسى أنه بينما تمثل هذه الانتخابات علامة هامة على طريق ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، فهي ليست آخر الطريق بالنسبة للبعثة، ولا ينبغي أن يكون هذا نهاية طريق الأمم المتحدة. والكثيرون من التيموريين الشرقيين، في ضوء تجربتهم الأخيرة مع الانتخابات، يعتقدون أن احتمالات العنف خلال الانتخابات وبعدها قد تكون أعلى من ذي قبل. إن العديد من عمليات حفظ السلام السابقة للأمم المتحدة أثبتت أن فترات الانتخابات تكون غير مستقرة جدا في الوقت الذي يتعين فيه الانسحاب من عملية ما.

ولذا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتعلم من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، وألا تكرر نفس الأخطاء في تيمور الشرقية. إن التخطيط لتخفيض البعثة قبل أن تجرى الانتخابات يفترض أن كل شيء سيتم على ما يرام، الأمر الذي اعترض عليه تقرير الإبراهيمي. كما حذر تقرير الإبراهيمي من مغبة فرض موقف على الطبيعة ليتناسب مع معايير سياسية أو غيرها من المعايير الخارجية في نيويورك. إن انتخابات الجمعية التأسيسية والفترة التي تليها يمكن أن تكون مرحلة ضعف. ومن هنا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر إلى هذه الفترة بيقظة بدلا من اعتبارها فرصة لخروج مبكر من تيمور الشرقية أو لتخفيض البعثة هناك. وفي الوقت نفسه، فإن وضع خطط لخروج الأمم المتحدة أو انسحاب كبير من تيمور الشرقية في هذا المنعطف سيبعث برسالة خاطئة إلى التيموريين الشرقيين.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية قطعت شوطا طويلا. وكان تفاني موظفي البعثة وولاؤهم، وخاصة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، موضع إشادة من جانب أعضاء المجلس مرارا وتكرارا. وسنكون مقصرين إذا لم نؤكد تلك الإشادة مرة أخرى اليوم، لأنهم يستحقونها فعلا. ومازال يتملكنا الإعجاب بعزم التيموريين الشرقيين وتصميمهم على مواصلة مسيرتهم على طريق الاستقلال. وليس تقليلا من شأن العمل الجيد الذي تضطلع به البعثة أو الشعب التيموري الشرقي أن نقول إن الأعباء التي تنتظرنا كبيرة. فما زال أمام الأمم المتحدة طريق طويل. وكما ذكر الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو صباح اليوم، لقد قطعنا شوطا طويلا ولكن لايزال أمامنا الكثير.

قبل أن توقع تيمور الشرقية على اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ طالبت بخمس سنوات من الانتقال السياسي لتهيئة نفسها للاستقلال. وحيث أنه لم ينقض سوى عامين منذ الاستفتاء الشعبي في تيمور الشرقية والأحداث التي تلت ذلك، فمن المفهوم أنه لايزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وإن ما حققته تيمور الشرقية حتى الآن يظل هشا وقابلا للانتكاس. وكما أوضح الأمين العام في تقريره، يبدو أن بعض عناصر الميليشيا المتشددة قد وضعت خططا لاستئناف

العمليات بهدف زعزعة استقرار الوضع في تيمور الشرقية في الفترة السابقة للانتخابات والاستقلال. ويخشى كذلك من أن تكون بعض عناصر الميليشيا قد اعتمدت استراتيجية التزام الهدوء إلى ما بعد الاستقلال بانتظار أن يزول الوجود العسكري من تيمور الشرقية آنذاك.

ومع أن خطوات واسعة اتخذت نحو تيمرة الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، فمن الواضح أن مجالات حاسمة للحكم ستظل بحاجة لدعم الأمم المتحدة. ولو أن تيمور الشرقية اتجهت إلى الانهيار بعد الاستقلال، فإن تكاليف دخول الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية مرة أخرى لإعادة بنائها ستكون أفدح مما لو استمر الوجود الدولي فيها إلى أن تتمكن من الوقوف على قدميها. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تقتصد في التوافه ثم تسرف في عظائم الأمور. ونعتقد أن الاعتماد على المساهمات الطوعية وحده ليس كافيا لتمويل وجود الأمم المتحدة. فالمساهمات الطوعية في حد ذاتها ليست كافية. وسيكون من الأفضل إذا حظي وجود الأمم المتحدة بدعم مورد منتظم يعتمد عليه للتمويل بحيث يتيح لتيمور الشرقية أفضل فرصة للاستمرار على قيد الحياة طويلا. وكما ذكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو صباح هذا اليوم بشجاعة ووضوح، سنحتاج إلى الإبقاء على التمويل من الأنصبة المقررة، وليس من التمويل الطوعي. وعلينا أن نصغي إلى كلماته الناصحة، وأعتقد أن السيد راموس أورتا قد وجه إلينا نداء مماثلا.

خلال اجتماع صيغة آريا الذي نظمته بعثة سنغافورة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، تحدث إلى أعضاء المجلس أربعة من المتحدثين المرموقين، هم السيد شيبارد فورمان من مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، والسفيرة نانسي سودربرغ من فريق الأزمات الدولية، والسيدة سيدني جونز من منظمة رصد حقوق الإنسان، والسفير ديفيد مالون من أكاديمية السلام الدولي. وقد تمثلت الرسالة الإجماعية الصادرة عن ذلك الاجتماع في أن تيمور الشرقية مشروع انتهى نصفه فقط. وقد ذكرنا هؤلاء بأن ضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في تيمور الشرقية لا يمكن أن يتحقق بثمن بخس أو بسرعة. وإن الانسحاب المتسرع لأي من العنصرين المدني أو العسكري للبعثة سينطوي على مخاطر جسيمة لأنه سيزيد من مستوى عدم اليقين، محليا ودوليا، ويقوض الاستقرار في المرحلة الانتقالية. ولا أحد يريد لسنتين من الاستثمار أن تتمخضا عن دولة فاشلة.

إن نجاح تيمور الشرقية أو فشلها إما أن يعزز مصداقية الأمم المتحدة أو يقوضها. وفي الوقت ذاته، فإن السياق الإقليمي لابد أن يؤخذ في الحسبان، خاصة بالنظر إلى التحولات السياسية التي تمر بها إندونيسيا المجاورة في الوقت الراهن. ولابد إذاً من وضع استراتيجية الخروج من تيمور الشرقية بعناية بالتعاون مع الممثلين المنتخبين لتيمور الشرقية، ليس على أساس التكاليف السابقة أو الاحتياجات المتوقعة في الأزمات الأخرى، وإنما على أساس الاحتياجات المستمرة في تيمور الشرقية. أما استمرار وجود الأمم المتحدة، وإن كان مخفضا - ونتفق في هذا مع كل من السيد فييرا دي ميللو والسيد راموس أورتا فيما ذكراه عن ضرورة تخفيضه - سيكون حاسما. وإن مجالات مثل الدفاع، والأمن العام، والعدالة، والحكم، هي من الأهمية بمكان بحيث تحتاج إلى دعم دولي حتى بعد الاستقلال.

وتحديدا، فإن المتحدثين في اجتماع صيغة آريا قد شعروا بأن الأمم المتحدة ليس أمامها من خيار مسؤول آخر سوي أن تقوم بتخفيض وجودها على أساس الإنشاء التدريجي لقوة دفاع تيمور الشرقية وشرطة تيمور الشرقية. وهناك خطر حقيقي من أن تصعد المليشيات العنف بصورة كبيرة إذا ما سحب الوجود الأمني للأمم المتحدة. ولذا فإنه ينبغي ألا تخفض القوة الدولية إلا عندما تبلغ قوة دفاع تيمور الشرقية قوتها القصوى ويكتمل تدريبها، وتصبح مجهزة

ومنتشرة إلى جانب القوات الدولية. ولا ينبغي للعملية أن تبدأ إلا بعد إعلان الاستقلال. ويجب عدم سحب الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلا عندما يكون هناك عدد كاف من الشرطة الجيدة التدريب والتجهيز والانضباط والتي تعمل في إطار حكم القانون المؤسس.

النقطة الثانية التي أثاروها هي أن من أكثر الاحتياجات إلحاحا أن يساعد المجتمع الدولي الأمم المتحدة في أداء المهام الأساسية للنظام والقانون، مثلا، بتوفير القضاة والمدعين العامين والمحققين. وإذا ما أوقفت الأمم المتحدة دعمها للمحاكمات، ''فإن ذلك قد يكون نهاية العدالة، تماما''، كما ورد في عبارة لأحد المشاركين.

ثالثا، هناك أيضا احتياجات مستمرة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في المجال العام للإدارة المدنية وفي مجالات وظيفية معينة مثل العمل المصرفي، والتمويل، والهجرة والجمارك، والموانئ الجوية والبحرية. وستكون هناك أيضا حاجة إلى موظفين دوليين لأداء المهام ذات المضمون التقني العالي، لأن الخبرة المحلية لن تكن متوفرة في البداية.

ومن النقاط التي تستحق التأكيد أن هذه المهام في الواقع قد بينت في القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لأول مرة.

وبعد النظر خلال الأسبوع الماضي فقط في تقدم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قد يكون من المفيد أيضا إجراء بعض المقارنات بين العمليتين، بالنظر إلى أوجه الشبه بينهما في الحجم والسكان. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست سوى دعامة واحدة من التزام المجتمع الدولي تجاه كوسوفو، فإن أعضاء الأمم المتحدة ينفقون حوالي نفس المبلغ من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام على بعثة كوسوفو وكذلك على إدارة تيمور الشرقية، وربما سيفعلون ذلك فترة أطول.

ومن المهم أيضا أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أنه لم تقم أي منطقة في العالم ببناء عمران مماثل لعمران الأمن الأوروبي. ولذا يتعين على مجلس الأمن أن يحلل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأوسع والبعد الإقليمي عندما ينظر في تيمور الشرقية. والواقع أن هذا ما ظل الشركاء الأوروبيون يطلبون منا أن نفعله في كثير من الأحيان عندما ننظر في المشاكل المعقدة المتداخلة في منطقة البلقان. وفي الاجتماع الأخير للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المعقود في هانوي، أصدر رئيس المنتدى الإقليمي بيانا في ٢٥ تموز/يوليه، داء فيه أيضا

''تكرار تأكيد الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، للاضطلاع بدور فعال في جهود بناء الأمة في تيمور الشرقية حتى حلول الاستقلال وفيما بعده''.

وتدرك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بوضوح بأنها يتعين عليها أن تضطلع بدورها في مساعدة تيمور الشرقية، ولكن قدراتها ليست بلا حدود.

وعلاوة على ذلك، تم تنصيب حكومة جديدة مؤخرا في إندونيسيا، أقرب جيران تيمور الشرقية. ويسرنا أن يكون هذا قد تحقق بصورة سلسلة. إلا أن إندونيسيا مرت مؤخرا بفترة صعبة من التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويتعين على الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري التصدي للعديد من التحديات الملحة والمتنوعة في جميع أرجاء الأرخبيل الإندونيسي. ولذا فإننا واثقون من أن إندونيسيا أيضا ترى أن من مصلحتها الخاصة أن يحدث انتقال ناجح وسلس في تيمور الشرقية. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع إبداء حسن النوايا والتفهم بين تيمور الشرقية وإندونيسيا.

ونلاحظ باهتمام نتائج عملية تسجيل اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية وإندونيسيا. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع إندونيسيا لترحيل وإعادة توطين اللاجئين الذين أبدوا خياراهم، مع مراعاة أن البعض قد يغيرون رأيهم بعد أن تستقر الحالة السياسية في تيمور الشرقية. ونتطلع أيضا إلى سماع نتائج بعثة التقييم الأمني الموفدة إلى تيمور الغربية. ويحدونا الأمل أن يتسنى حل مشكلة اللاجئين التيموريين الشرقيين في نوسا تنغارا الشرقية بطريقة شاملة.

ويجب ألا يكون هناك شك في نهاية المطاف، كما أكد السيد خوسيه راموس أورتا قبل بضع دقائق، في أن التيموريين الشرقيين أنفسهم سيكونون مسؤولين عن نجاح دولتهم الوليدة. وقد أبدوا التزامهم الواضح وتشوقهم إلى تولي الأمر ما أن يصبحوا مستعدين لذلك. والسؤال المطروح علينا في هذا المجلس هو ما إذا كانت الأمم المتحدة لديها ما يمكنها من أن تواصل المسيرة ولا تغادر إلا عندما تنجز ولايتها المتمثلة في توفير إطار للحكم الذاتي وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة. وهذا هو السؤال الأساسي الذي يتعين علينا الإجابة عليه. وإحدى الطرق لإيجاد الإجابة هي أن يزور مجلس الأمن تيمور الشرقية، كما اقترح فعلا للتو السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. وهذا مجرد اقتراح ندعمه.

أخيرا، عُرض صباح اليوم في المشاورات غير الرسمية مشروع بيان رئاسي بشأن تيمور الشرقية. ونحن نرى من حيث المبدأ أن هذا البيان الرئاسي يمكن أن يكون مفيدا. ولكن كما شددنا أيضا في المشاورات غير الرسمية، لدينا تحفظات شديدة على الاستعجال بإصدار هذا البيان. ونأمل أن نتناقش جميعنا بعناية بشأن هذا البيان الرئاسي قبل أن نتوصل إلى اتفاق نهائي. ومن الضروري أن نبعث الإشارات الصحيحة في هذه المرحلة الحساسة من انتقال تيمور الشرقية.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والسيد فييرا دي ميللو والسيد راموس أورتا على إحاطاتهم التي قدموها في بداية مداولاتنا. إن ملاحظاتهم الشخصية عن الحالة الراهنة في الميدان في تيمور الشرقية وآراءهم فيما يتعلق بطريقة المضي إلى الأمام أضافت بعدا إضافيا قيّما لمناقشة اليوم.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الجيد الذي يجري إحرازه للإعداد لإجراء الانتخابات الديمقراطية في تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس. وستمثل هذه الانتخابات معلما بارزا ضخما على درب تطور تيمور الشرقية في رحلتها نحو الاستقلال. ومما يشجعنا للغاية في هذا الصدد، أن ١٤ حزبا من بين الأحزاب الـ ١٦ التي تخوض الانتخابات قد وقعت على ميثاق الوحدة الوطنية والتزمت بالتالي باحترام نتيجة الانتخابات والدفاع عن الديمقراطية التعددية. ونأمل أن يبشر هذا بإجراء حملة انتخابية سلمية وإلى قبول نتائج الانتخابات وتنفيذها تنفيذا كاملا. وحسن جدا أن كانت هناك بعض المساعدة العينية من المانحين للأحزاب السياسية وهي تستعد للانتخابات.

وتؤيد المملكة المتحدة تحليل الأمين العام لعملية تسجيل اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية. وقرار أغلبية اللاجئين بأن يبقوا في إندونيسيا في هذا الوقت ينبغي ألا ينظر إليه باعتباره قرارا نهائيا. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي للاجئين أن يحتفظوا بالحق في تغيير رأيهم والعودة إلى تيمور الشرقية في المستقبل إذا أرادوا ذلك.

ونرحب أيضا بالجهد المتزايد الذي بذلته قيادة التيموريين الشرقيين خلال الأسابيع الأخيرة تجاه المصالحة. ونرى بوجه خاص أن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة خطوة إيجابية جدا ستعمل على تعزيز المصالحة

الاجتماعية، وستعمل، وهذا ربما يكون أهم، على تخفيف الضغط على النظام القضائي الرسمي. وتقدم المملكة المتحدة تمويلا لهذه اللجنة.

ونحن، من جهة أخرى، يساورنا قلق بالغ من أن عدم الاستقرار السياسي في جاكارتا قد أضعف الجهود الرامية إلى البدء في إنشاء المحكمة المخصصة لمحاكمة الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية أو الاستئناف ضد الأحكام الصادرة في قضايا الاغتيالات التي وقعت في أتامبوا.

ويحدونا أمل كبير في أن يفضي التغيير الأخير في القيادة السياسية لإندونيسيا إلى إحراز تقدم كبير في تلك الجبهة، ونطلب من الحكومة الإندونيسية الجديدة الوفاء بالتزامها بإحراز تقدم مبكر في هذا المجال. ومن الأهمية البالغة لاستقرار تيمور الشرقية على الأجل الطويل أن يلقى المسؤولون عن الجرائم الخطيرة عقابا متناسبا.

وأود اختتام كلمتي بالتطلع إلى المستقبل. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في تيمور الشرقية، أكثر كما أعتقد مما كان يجرؤ أي أحد منا على أن يأمل فيه أثناء الأيام الحالكة لعام ١٩٩٩. وكما قال السيد فييرا دي ميللو، فلقد بدأنا من لا شيء على الإطلاق. وتشيد المملكة المتحدة بكل المشاركين الذين أسهموا في تلك الإنجازات: إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولا سيما شعب تيمور الشرقية نفسه.

ولكن لا يمكننا تحمل عواقب الرضا عن أنفسنا. فمن الواضح من تقرير الأمين العام ومن بياني السيد فييرا دي ميللو والسيد راموس - أورتا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل قبل أن تكون لدينا تيمور شرقية مستقرة ومستقلة تماما، والتي نتمناها جميعا. لا بد أن نظل يقظين ويجب أن نحمي الاستثمار الذي قدمناه جميعا. وكما قال السيد راموس - أورتا، ما زال السلام هشا. ولذلك ينبغي ألا يكون هناك انسحاب متعجل، حتى وإن لم يكن هناك وجود دائم. وأنا واثق من أننا سمعنا جميعا نداء السيد راموس - أورتا من أجل دعم التوصيات المتأتية للأمين العام. ولقد استمع وفدي أيضا بكل عناية في هذا الصدد إلى ما قاله السفير محبوباني بعناية وبتفصيل، وهو ما نصدق عليه.

ولذلك تقر المملكة المتحدة بأهمية استمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عقب الاستقلال، ونرحب بالتخطيط الذي يتم بالفعل حاليا للبعثة الخلف هذه. ونحن نتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة في تقرير الأمين العام القادم، بما في ذلك تفاصيل عن شكل بعثة المتابعة وجدول زمني واضح لتنفيذه. ونتطلع بصفة خاصة إلى تحليل شامل لمتطلبات الشرطة العسكرية والمدنية، على أساس الاستعراض الكامل لاحتياجات تيمور الشرقية الأمنية، وإلى العرض الكامل لعلاقة العمل المقترحة بين البعثة الخلف والإدارة الجديدة في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بنغلاديش تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا النقاش المفتوح بشأن تيمور الشرقية. ولقد استمعنا صباح اليوم إلى إحاطة إعلامية مفيدة جدا من الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. ولقد كان بيانه مقنعا وبليغا كعادته. ونلاحظ التقدم الموضوعي الذي تم إحرازه في مجالات عديدة منذ آخر تقرير عرضه سيرجيو فييرا دي ميللو على المجلس بشأن الحالة في تيمور الشرقية، وذلك في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ونحيي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على ذلك، وبصفة خاصة قيادة سيرجيو فييرا دي ميللو.

ونود أيضا الترحيب بالبيان القيم الذي أدلى به السيد خوسيه راموس - أورتا أمام المجلس صباح اليوم. لقد

أطلع المجلس مرة أخرى على جوانب مفيدة في حالة تيمور الشرقية ومستقبلها عقب الانتخابات.

لقد قطعت تيمور الشرقية شوطا كبيرا منذ عام ١٩٩٩. ومع بقاء شهر واحد فقط على إجراء الانتخابات الديمقراطية الأولى يقترب التيموريون الشرقيون الآن من نقطة حاسمة في تاريخهم. فلقد أبلغنا السيد فييرا دي ميللو بعدد من التطورات بالإضافة للتطورات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2001/719). وكذلك حدد عددا من الخطوات التحضيرية التي تتخذها الإدارة الانتقالية من أجل إجراء الانتخابات بسلاسة ونقل السلطة فيما بعد إلى أول حكومة تيمورية شرقية كاملة النطاق. ونعتقد أن الأهداف الأربعة التي حددها وثيقة الصلة تماما، وتحظى هذه الأهداف بكامل تأييدنا. وفي هذا السياق، نرحب كثيرا بشكل ومضمون المعايير الرئيسية المحددة في نهاية تقرير الأمين العام.

لقد تم إنجاز الكثير في فترة زمنية قصيرة جدا من خلال المشاركة التعاونية للشعب التيموري والمجتمع الدولي. ويصور تقرير الأمين العام نهج المشاركة، وفي كثير من الأحيان نهج الإبداع، المتبع في إقامة مجتمع تعددي وديمقراطية متعددة الأحزاب في تيمور الشرقية. وتدل بعض الإنجازات الجديرة بالذكر في الشهور الماضية بصفة خاصة على تقدم تيمور الشرقية نحو قاعدة اجتماعية واقتصادية مستدامة. واسمحوا لي أن أستشهد ببضعة من هذه الإنجازات: النساء يشاركن على نحو متزايد في صنع القرار، والعملية الانتخابية تجذب أشخاصا مؤهلين، وأسعدنا على وجه الخصوص أن نسمع صباح اليوم من سيرجيو فييرا دي ميللو أن عددا كبيرا من المرشحات النساء سوف يشاركن في الانتخابات، كما يتم إدماج الخدمة المدنية التيمورية الشرقية في جميع مجالات صنع القرار الرئيسية، ويتم استثمار موارد كبيرة من الصندوق الاستئماني، بما يصل إلى ٤٠ في المائة، في القطاع الاجتماعي، وخاصة في الصحة والتعليم، والنساء يبرزن في مباشرة الأعمال الحرة، ونلاحظ بارتياح أن النساء يشغلن ثلث الوظائف التي أوجدها برنامج المشاريع الصغيرة التابع للبنك الدولي.

ومع ذلك نعتقد أن هناك عددا من المجالات التي ينبغي تناول المهام غير المنجزة فيها بعناية وبجدول زمني للتنفيذ جيد التخطيط.

المجال الأول هو بناء القدرات والمساعدة الفنية. وستحتاج تيمور الشرقية لوقت أطول بعض الشيء الدعم من المجتمع الدولي في مجالات الإدارة المدنية والشرطة والقضاء والخدمات الاجتماعية الأساسية. ونحن نرحب بتعليق سيرجيو فييرا دي ميللو صباح اليوم الذي جاء فيه أن بناء القدرات هو المسعى الرئيسي للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وتؤكد مصادر متعددة تعرف الإقليم بشكل جيد وتتابع التطورات هناك على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي التزامه في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. فمن الضروري تماما أن تترسخ عملية التيمرة. وبدون ذلك ستذهب كل جهود المجتمع الدولي هباء. ويشدد كل من التقرير الحالي للأمين العام وتقريره الأخير (S/2001/42) بوضوح على الحاجة إلى وجود دولي في السنوات الأولى لتيمور الشرقية المستقلة.

والمجال الثاني هو استمرار وجود الأمم المتحدة. فبالرغم من أن تيمور الشرقية ستستمر في تلقي المساعدة من مانحين بشكل ثنائي ومن المؤسسات المالية الدولية، إلا أن المساعدة من الأمم المتحدة سوف تشكل أساس كل المساعدة الدولية. وتعمل الأمم المتحدة على سد الاحتياجات العاجلة في مجالات مثل الأمن والسلامة العامة والحكم. ويشرح تقرير الأمين العام باستفاضة الأسباب وراء الحاجة لاستمرار وجود الأمم المتحدة في الإدارة المدنية – وضمن هذا الإطار بصفة خاصة في إدارة المال العام والقطاع العام – وفي الشرطة المدنية والدفاع والنظام القضائي. وفي كل هذه

المجالات تشارك الأمم المتحدة بشكل فعال. وإذا أقدمت الأمم المتحدة على انسحاب سريع فسوف يتعرض للخطر الاستثمار النفيس الذي وضعناه في تيمور الشرقية خلال العامين الماضيين.

ولذلك ينبغي ألا يتم استكمال الانسحاب المرحلي إلا بعد التشاور مع الحكومة الوطنية التيمورية الشرقية الجديدة. وفي هذا الصدد، يمكن للدعم من مستشارين دوليين لمدة شهور أن يكون طريقة مفيدة لمساعدة التيموريين الشرقيين في البناء الفعال للقدرات واكتساب الخبرة. ولا ينبغي أن يتبادر لأذهان التيموريين الشرقيين بأن المجتمع الدولي هجرهم في مرحلة عصيبة من بنائهم لقدراتهم.

ثالثا، تعاون ودعم إندونيسيا هو جانب آخر هام لتيمور الشرقية المستقلة. ونأمل أن تحقق الكومة الجديدة التي أقيمت للتو في إندونيسيا ذلك الأمل بشكل فعال. من ناحية أخرى، فإن الاتصال الجدير المباشر بين شعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية ضروري لإيجاد التفاهم وتشجيع ثقافة السلام بينهما. ونعتقد أنه في الوقت الذي تبذل فيه الحكومتان جهودا لتشجيع قيام علاقات أوثق بوسع المجتمع المدني في إندونيسيا وتيمور الشرقية استكمال الجهود الحكومية.

أما المجال الرابع فيتعلق بدور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. من الواضح أن تيمور الشرقية سوف تتطلع إلى الانضمام إلى عضوية الرابطة في نهاية المطاف. وعلى صعيد إقليمي، يمكن للرابطة أن تقوم بدور رئيسي في صون سيادة ووحدة أراضي تيمور الشرقية باعتبارها عضوها الجديد.

إننا نرحب بإنشاء الأمين العام الفريق العامل المعني بالتخطيط لمرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ونؤكد أهمية أن يكون هناك عنصر مدني لوجود الأمم المتحدة لمزيد من الوقت. وسيكون من دواعي سرور بنغلاديش أن تسهم بمهنيين للإدارة المعنية والشرطة المدنية في ذلك الوجود.

ونلاحظ الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الإدارة المؤقتة لإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية، كما هو مذكور في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام. ونؤيد تأييدا تاما جهودها ونأمل أن تضع انتخابات حرة منصفة تيمور الشرقية على طريق استقلالها بقوة.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالقول بأننا عند الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في غضون شهر بالتحديد والاستقلال الذي يلي ذلك، سنشجع الإدارة الانتقالية على مواصلة بذل جهود مصممة ومخططة جيدا لإعداد تيمور الشرقية بشكل فعال لوجودها السيادي. لقد قدمت بنغلاديش إسهامها المتواضع لتمكين الشعب التيموري عن طريق مبادرات مصرف غرامين للائتمانات الصغيرة. ونحن نعتقد – أنه بينما يظهر الإقليم باعتباره أول دولة مستقلة في الألفية الجديدة، تعبيرا عن إرادة شعبه – فإن تقديم الدعم المستمر إلى تيمور الشرقية مسؤولية كبرى على عاتق المجتمع الدولي.

السيد عياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأود أيضا أن أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة الكاملة عن التطورات في تيمور الشرقية. وأشكر أيضا السيد خوسيه راموس – هورتا على إحاطته الإعلامية.

المرحلة التي تمر بها تيمور الشرقية الآن مرحلة هامة في تاريخ شعب تيمور الشرقية، الذي يتجه نحو الاستقلال بعناد. وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تحية خالصة للإدارة الانتقالية للفعالية التي تحملت ولا تزال تتحمل بها

مسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والانتخابات المقبلة، التي يخطط لإجرائها يوم ٣٠ آب/أغسطس والمتوقع أن تكون تعددية وديمقراطية، سبب حقيقي للشعور بالرضى وتبشر بالخير لمستقبل تيمور الشرقية. ونحن نثني على توقيع الأطراف المسجلة لاتفاق وحدة وطنية، التزمت بمقتضاه باحترام قواعد الديمقراطية والمنافسة الحرة وبنتائج الاقتراع. وهذه خطوة إيجابية.

إن الانتخابات ستتيح بشكل خاص الانتقال من الأداة الانتقالية إلى حكومة مستقلة لتيمور الشرقية. وهذه الحكومة ستواجه مشاكل وتحديات عديدة سيكون عليها أن تعالجها. ومساعدة المجتمع الدولي لهذا الجهد ستكون لا بديل عنها.

ونحن نرحب بالتقدم الذي تحقق نحو إرساء الأساس لإدارة فعالة ستقع عليها المسؤولية الشاقة الخاصة بحكم البلد بطريقة صحيحة وبتهيئة المناخ المواتي للتنمية المتكاملة لتيمور الشرقية.

وأفضل وسيلة لضمان مستقبل تيمور الشرقية هي أن تقيم علاقات حسن جوار مع بلدان المنطقة. وفي هذا الشأن، نرحب بإبرام تيمور الشرقية واستراليا ترتيبات بحر تيمور التي كانت تتويجا لستة عشر شهرا من المفاوضات. ونود أيضا أن نؤكد أهمية تدابير بناء الثقة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ولقد أظهرت السلطات الإندونيسية، من جانبها، من وقت لآخر، استعدادها للتعاون مع الإدارة الانتقالية ولإنشاء آليات للحوار والعمل المنسق من أجل حل المسائل البارزة، مثل مشاكل اللاجئين والمشردين.

لقد أكد السيد راموس - هورتا، من قبل، أهمية السياق الإقليمي عندما قال:

”إن إقامة علاقات دينمية خلاقة مع المنطقة ستكون أفضل دفاعاتنا“.

أخيرا، أود أن أقول إننا نؤيد الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة الانتقالية، والبلدان المساهمة بقوات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة. إنها تقوم بدور هام في توفير أساس مكين للحكم في تيمور الشرقية، في مناخ يسوده السلم والاستقرار، بمجرد أن يتحقق الاستقلال.

في الختام، يود وفد بلدي أن يكرر وجهة نظر السيد راموس - هورتا بالتأكيد على أن السلام لا يزال معرضا للخطر، وأن أي انسحاب متسرع سيكون من شأنه تهديد ما تم تحقيقه. ونحن نعتقد حقا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب القيام به. والتزام المجتمع الدولي تجاه تيمور الشرقية ينبغي الحفاظ عليه. وما يتعرض للخطر هنا هو مستقبل هذه الدولة الفتية.

السيد هوم (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية للمجلس وعلى وجه الخصوص على العمل المحترف المكرس الذي يقوم به هو وزملاؤه في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أشكر السيد راموس - هورتا على تعليقاته صباح اليوم، بما فيها التأكيدات التي قام بها فيما يتعلق بآماله من أجل مستقبل بلده.

أهم شيء نعمله اليوم هو أن نبعث برسالة واضحة لا غموض فيها بأن انتخابات الجمعية التأسيسية المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس خطوة كبرى إلى الأمام نحو تيمور شرقية حرة مستقلة. والجميع هنا يأملون ويتوقعون أن تجرى هذه الانتخابات بطريقة سلمية وأن يكون هناك تنفيذ سلس منصف للنتائج. ولقد أيدنا باستمرار جهود الإدارة الانتقالية لتعزيز مشاركة شعب تيمور الشرقية وإسهامه المباشر مع إدارة تيمور الشرقية. وإنشاء جمعية تأسيسية منتخبة خطوة منطقية تالية نرحب بها في هذه العملية، كما هو الحال بالنسبة لاختيار مجلس وزراء انتقالي جديد في

منتصف أيلول/سبتمبر، يعكس نتائج الانتخابات ومبدأ الوحدة الوطنية وأن تتكون هذه الجمعية كلها من أبناء تيمور الشرقية.

لقد سمعنا من عدد من المصادر أن هناك ضيقا بين شعب تيمور الشرقية وهو يقترب من هذه الانتخابات حاملا معه ذكرى المشاورات الشعبية التي لا تزال حية في عقله، ومن المهم بالنسبة له أن ينظر في الاختلافات التي أحدثتها هاتان السنتان. والآن، وقعت كل الأطراف تقريبا اتفاق وحدة وطنية، تلتزم بمقتضاه بحملة سياسية سلمية وتقبل نتائج الانتخابات. والآن هناك حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وشرطة مدنية في أنحاء الإقليم. وبالإضافة إلى هذا، أقرانهم من المواطنين في الإدارة الوليدة لشرطة تيمور الشرقية وقوة الدفاع في تيمور الشرقية. وهذه الانتخابات ستكون مختلفة. إنها ستكون آمنة، وستمهد الطريق للمستقبل.

وكجزء من ذلك المستقبل، في موعد لاحق وعندما ينتخب ممثلون من أبناء تيمور الشرقية من بين المشاركين في الحوار، سيكون من الضروري أن نتكلم بجدية عن الوجود الدولي بعد الاستقلال. وقد أكد مجلس الأمن، في قراره ١٣٣٨ (٢٠٠١) ضرورة توفر وجود دولي هام في تيمور الشرقية بعد الاستقلال . وأعتقد أن بوسعي أن أقول إن المجلس لا يزال يتمسك بهذا الرأي بقوة.

وحكومة الولايات المتحدة تأمل في أن يتضمن هذا الوجود الهام طائفة واسعة من وكالات وبرامج الأمم المتحدة المشاركة في تيمور الشرقية. ونحن نرحب بتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٥٤ من تقريره، بأن يكون نائب ممثله الخاص بعد الاستقلال هو الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية.

والتقرير الأخير للأمين العام يوفر لنا أيضا بداية خريطة طريق مفيدة للتوجه من حيث نحن الآن، عشية الانتخابات، إلى حيث نريد أن نكون، العام القادم، عشية الاستقلال. ويؤيد وفد بلدي، بشكل خاص، عزم الأمين العام على إجراء تخفيضات في بعض أجزاء بنية الإدارة المؤقتة في الأشهر المقبلة. وهذا، على حد سواء، معقول وواقعي، وهو أيضا يقع بالكامل في إطار اختصاص الأمين العام، مستقلا عن إجراءات المجلس.

اليوم، ليس هو الوقت المناسب للدخول في مناقشة مطولة لتوصيات الأمين العام بشأن توفير وجود للإدارة في فترة ما بعد الاستقلال. والانتخابات المقبلة هي أولويتنا الأولى. وسيتاح لنا الوقت فيما بعد لمناقشات أخرى.

ومع ذلك، أود أن أقول إننا قد نظرنا بعناية في الفقرات ٥٢ إلى ٦٠ من التقرير الحالي للأمين العام، ونتطلع إلى المزيد من التفاصيل في تشرين الأول/أكتوبر عن اقتراح إرسال بعثة أصغر حجما تخلف بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونفترض أن يجعل تقرير المتابعة هذا منطلقه الالتزام الوارد في الفقرة ٥٣ بأن البعثة ستكون أصغر حجما بكثير، والمناقشة الواردة في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ لكيفية إمكان إعادة تشكيل قوة حفظ السلام وسحبها في الوقت المناسب، في نهاية المطاف.

وهذا يقودني إلى سؤالين أود أن أوجههما إلى السيد فييرا دي ميللو لكي أنهي ملاحظاتي. والسؤال الأول يتعلق بالفقرة ٥٦ من التقرير، حيث تقدر أنه سيجري في نهاية الولاية الحالية للبعثة تخفيض نسبة معينة من موظفي الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية والموظفين العاملين في مجال الشؤون الإدارية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأتساءل إن كان يمكنكم أن تعطونا فكرة عن عدد الموظفين الدوليين العاملين في هذين الكيانين، على الترتيب، في الوقت الحالي.

ويتعلـق السـؤال الثـاني بعلاقـة الإدارة بالحكومـة الإندونيسية. وهناك تقدم في بعض المجالات، إلا أن التقرير ينص على أن هناك قضايا بارزة كثيرة، بما فيها حالة اللاجئين والميليشيا في تيمور الغربية والتعاون في مجال القضاء وطائفة من القضايا الاقتصادية، مثل المعاشات والوصول من أوكوسي إلى بقية أنحاء تيمور الشرقية. ويهمني أن أستمع إلى تعليقاتكم وتعليقات خوسيه راموس - أورتا عن بحث هذه القضايا مع الحكومة الجديدة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وأنا أيضا أود أن أعرب عن امتناني للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة والمفيدة. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الموضوعي جدا الذي أدلى به خوسيه راموس - أورتا، عضو الوزارة الانتقالية وإحدى الشخصيات السياسية الرئيسية.

وتكرس جلسة مجلس الأمن اليوم لاستعراض العمليات الهامة الجارية في تيمور الشرقية، وبخاصة في إطار الإعداد للجمعية التأسيسية. والتقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يقدم المساعدة اللازمة لهذا الاستعراض. والتقرير وثيقة موضوعية إلى أقصى حد تقدم وصفا مفصلا لجهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولأوجه نجاح إضفاء الصبغة التيمورية على هياكل القوة بتقدم الحركة صوب تحقيق الاستقلال. ونتفق مع الأمين العام على النتائج التي توصل اليها وعلى منطلق أفكاره المتعلقة بمستقبل دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونتوقع أن تأخذ هذه الأفكار شكل توصيات في تقريره التالي المقرر تقديمه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

ونعتبر أن الإعداد لانتقال تيمور الشرقية إلى وضع جديد يجري بأسلوب مخطط على نحو منطقي. ومن المهم إلى أقصى حد أن تبقى هذه العملية سلسة.

وعلى أية حال، لابد أن يأخذ مجلس الأمن في حسبانه الحاجة إلى تعديل كامل لإجراءاته بحيث لا يتعدى تطور وجود الأمم المتحدة في المستقبل - وهو تطور نرى أنه لا غنى عنه - على هذه العملية. ومن الضروري أن نذكر هنا بأن العملية في تيمور الشرقية فتحت صفحة جديدة أساسا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبأن نجاحها أو إخفاقها يرتبط ارتباطا مباشرا بهيبة الأمم المتحدة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يرحب بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد خوسيه راموس - أورتا، عضو الوزارة الانتقالية في تيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية. ونشكرهما على إسهامهما الهام في نظر المجلس في الحالة في تيمور الشرقية.

ولابد لمجلس الأمن الآن أن يركز على التطورات في الإقليم والتحضير للانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس والتقدم المحرز في بناء القدرات واستراتيجية الأمم المتحدة في الخروج. وفي هذا الصدد، نشعر بالامتنان للاستكمال الذي زودنا به تقرير الأمين العام في كل مجال من هذه المجالات، وأود أن أعلق بدوري على هذه القضايا.

أولا، بالنسبة للتحضير للانتخابات وللاستقلال، أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما ممتازا في تسجيل الأحزاب السياسية والمقيمين في تيمور الشرقية. ويسرنا شن الحملة الانتخابية بطريقة سلمية والوفاء بالمواعيد المحددة للتسجيل وغيره من الأنشطة. ومن دواعي الارتياح عدم إرساء أي حزب لندائه في الحملة الانتخابية على أساس الولاء الإقليمي أو الإثني، فضلا عن التزام

الأحزاب بالتصرف على نحو سلمي مع مراعاة الاحترام المتبادل والدفاع عن ديمقراطية تعدد الأحزاب. ونشعر بالتفاؤل لأنه بالتحضير الخاص لكفالة الأمان العام وبأنشطة ضبط الأمن التي يضطلع بها المجتمع المحلي وبالالتزام البادي لشعب تيمور الشرقية بهذه العملية، ستجرى الانتخابات بنزاهة، مع مشاركة واسعة النطاق وفي بيئة يسودها الهدوء والاستقرار.

ونتطلع إلى تشكيل الجمعية التأسيسية بعد الانتخابات والى أعمالها الهامة بشأن الدستور. ويراودنا الأمل في أن المشاركة الواسعة النطاق التي جرى تشجيعها أثناء الحملة الانتخابية وإشراك السكان في عملية صنع القرار سيشكلان جزءا أساسيا في المرحلة الثانية من مراحل العملية السياسية. ونود أن نؤكد أهمية إيجاد أرضية مشتركة بالنسبة لصياغة الدستور وضرورة أن يعمل المشاركون في ذلك باندفاع بروح من التعاون والتسوية. ونتوقع كذلك أثناء هذه الفترة أن يجري التركيز مجددا على إعادة التعمير والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وثانيا، فيما يتعلق ببناء القدرات، يتضمن تقرير الأمين العام تفاصيل التقدم الكبير المحرز في المجالات المالية والاقتصادية والتعليمية وفي الخدمات الاجتماعية. ونهتم اهتماما خاصا بالتقدم المحرز في مجال العدالة والمصالحة. وهناك تطور نرحب به، وهو انتهاء المجلس الوطني من وضع قانون لإنشاء لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، والتصديق على ذلك القانون.

وإنشاء قوة شرطة قوية وفعالة وتحسين النظام القضائي هدفان هامان أيضا لمعالجة حالة الأمن والمحافظة الشاملة على القانون والنظام.

وننوه بالتقدم المحرز إلى الآن في نقل السلطة إلى التيموريين الشرقيين. ويسرنا بصفة خاصة بذل الجهود لكفالة التوازن بين الذكور والإناث على مختلف مستويات الإدارة في تيمور الشرقية، وتشكيل النساء لحوالي ٢٧ في المائة من المرشحين في القائمة الوطنية للأحزاب. ونأمل في أن تتمخض هذه المبادرات عن انتخاب عدد كبير من النساء للجمعية التأسيسية.

وفيما يتعلق باقتصاد تيمور الشرقية، نرى أن التوقيع على الاتفاق التنظيمي لبحر تيمور تطور هام في عملية إضفاء الصبغة التيمورية. والمنافع طويلة الأجل المتوقع أن يسفر عنها هذا الاتفاق، إلى جانب النمو الاقتصادي القوي المشار اليه في تقرير الأمين العام، يبشران بالخير للصلاحية الاقتصادية لتيمور الشرقية ولاستدامتها. والمساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية وتعاونها في المستقبل بشأن خطط التنمية ستكون لها أهمية كبرى أيضا في الإسهام في النمو الاقتصادي في تيمور الشرقية وفي تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار.

ولا تزال حالة اللاجئين وحوداث أنشطة الميليشيا في تيمور الغربية تسبب لنا القلق. ونثني على الحكومة الإندونيسية لتعاونها بشأن تسجيل اللاجئين في تيمور الغربية، ونتطلع إلى ما توصلت اليه بعثة التقييم الأمنية المشتركة بين الوكالات، التي زارت تيمور الغربية في الفترة من ٦ إلى ١٤ تموز/يوليه. ونشجع حكومة إندونيسيا من جديد على أن تنفذ جميع التدابير التي يدعو إليها القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، وذلك من أجل تهيئة مناخ أكثر أمناً لعودة موظفي الأمم المتحدة إلى تيمور الغربية.

ولا يسع وفدي أن ينسى جريمة قتل موظفين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر الماضي. ونعلق أهمية على تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

ونحثّ حكومة إندونيسيا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الجزء من المذكرة المتصل بنقل الأشخاص لأغراض المحاكمة.

أما فيما يتعلق باستراتيجية الخروج، فمن الواضح أنه يلزم عمل قدر أكبر من هذا بكثير في تيمور الشرقية، وأنه لا يمكن تقييم أثر العديد من المبادرات التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية إلا في المدى البعيد. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام المقرر صدوره في تشرين الأول/أكتوبر سيكون إسهاماً ذا شأن في التقييم الذي يضطلع به المجلس. ويجب علينا إذا أن ننظر بإمعان في توقيت ما يُجرى من تخفيض للوجود الدولي في تيمور الشرقية وأثر هذا التخفيض. فتيمور الشرقية، على أي حال، تمثل تجربة فريدة بالنسبة للأمم المتحدة. وجميعنا متفقون على أنها ستظل بعد الاستقلال بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي. وتتوقف إلى حد كبير استراتيجية الخروج التي نتبعها على التقدم المحرز في بناء القدرات في تيمور الشرقية، ولا سيما في مجالات الشرطة، ونظام العدالة، والقدرة المؤسسية، وتحقيق الأمن لأمد طويل.

ونتطلع إلى مناقشة توصيات الفريق العامل المعني بالتخطيط لما بعد الإدارة الانتقالية وتوصيات فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة. ونحيط علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ونعرب عن ترحيبنا بما يقترحه من إدراج عنصر متعلق بحقوق الإنسان في البعثة التي تخلفها. ونود أيضاً أن نؤكد الأهمية التي نعلقها على إعداد دائرة شرطة تيمور الشرقية وتدريبها، ونشجع الإدارة الانتقالية على العمل بشكل عاجل على تحقيق الأهداف المحددة لكل من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ونتفق مع الأمين العام على ضروة الإبقاء على القوة الكبيرة التي تملكها الشرطة المحلية التابعة للأمم المتحدة إلى أن يكتمل تدريب شرطة تيمور الشرقية ونشرها. كما نتفق مع الأمين العام في تقييمه للحالة الأمنية في تيمور الشرقية. ونشاركه رأيه في أن جماعات الميليشيا ستظل تشكل تهديداً لكل من الاستقرار الداخلي لتيمور الشرقية ولرفاه اللاجئين الباقين في تيمور الغربية وأمنهم. ونؤيد لذلك الحاجة إلى استمرار وجود قوة تابعة للأمم المتحدة، يتعين تحديد قوامها بالتنسيق الوثيق مع ممثلي شعب تيمور الشرقية المنتخبين حتى يتسنى لنا الحفاظ على مناخ يظلله الأمن. ونرى من المهم أن يكون الوجود العسكري متناسباً مع المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الإقليم. ويجب علينا في هذا الصدد أن نعير آذاناً صاغية للنداءات التي وجهها السيد راموس-أورتا للمجلس.

أما استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لشعب تيمور الشرقية فهو ذو أهمية حاسمة لترسيخ المكاسب الملموسة التي تحققت بالفعل ولاستدامة النمو في تيمور الشرقية في المستقبل. كما نوافق السيد راموس-أورتا على أن أفضل دفاع عن تيمور الشرقية سوف يتمثل في إقامتها علاقات ممتازة مع البلدان الأخرى الواقعة في هذه المنطقة.

وختاماً، تحيّي جامايكا شعب تيمور الشرقية في كفاحه الطويل الممتد من أجل تقرير المصير، ونتطلع إلى الترحيب بها عضواً في أسرة الأمم بعد الاستقلال في مطلع العام القادم. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لرجال الإدارة الانتقالية ونسائها، تحت القيادة النشطة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي ستدلي به بلجيكا في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأكتفي بإبداء تعليقات قليلة بصفتي الوطنية.

أولاً، أود أن أزجي شكري للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو والسيد خوزيه راموس-أورتا على ما اتسم به بياناهما

من الوضوح والدقة. فيمكننا معهما أن نقيّم العمل البارز الممتاز الذي أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتقدم المحرز في التحول صوب الاستقلال، ولا سيما في عمل الإدارة المتصل بإضفاء الطابع التيموري على الإدارة – واستخدم هذه العبارة رغم أن السيد فييرا دي ميللو لا يراها ملائمة؛ لكنها العبارة التي يجب استخدامها. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لموظفي الإدارة الانتقالية. فالتقدم الذي تم إحرازه يقرّبنا من تحقيق هدفنا المشترك النهائي، ألا وهو بناء دولة تيمورية مستقلة وقادرة على البقاء.

ونعرب عن ترحيبنا بانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس. ويلزمنا التكاتف مع المسؤولين التيموريين بغية إنجاح عملية التشاور. وينبغي أن ننوّه خصوصا بجودة إعداد هذا الجدول الزمني، ولا سيما بإبرام الميثاق الوطني الذي وقعته غالبية الأحزاب السياسية. ومن الواضح أن هذه الانتخابات ستشكل مرحلة حاسمة في عملية التحول السياسي. وسيرى المجتمع الدولي من جانبه أن دوره سيطرأ عليه تغيير كبير. وستقل الحاجة عما كانت في الماضي إلى الحلول محل السلطات التيمورية، بل ستكون المسألة مسألة مصاحبتهما على الطريق المؤدي إلى الاستقلال.

ونرحب فضلاً عن ذلك بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولا بد أيضاً من دعم عملية المناقشة مع المليشيات، ونشكر السيد راموس-أورتا على الإيضاحات التي قدمها لنا في هذا الصدد. ونرى أنه لن يكون ممكنا إحراز التقدم في عملية المصالحة إلا إذا حصل التيموريون على السلطة السياسية. ولكفالة استقرار البلد، نرى من الضروري التشجيع على الاعتراف السريع بالسلطة السياسية التيمورية وحصول تيمور الشرقية على الاستقلال في أقرب وقت ممكن، فور إجراء الانتخابات الرئاسية.

ولإندونيسيا من جانبها أيضاً دور تؤديه في مسألة نزع سلاح المليشيات وحلها. ونرحب بما أشار إليه السيد راموس-أورتا بشأن العلاقات مع إندونيسيا، وخاصة بعد تسمية الرئيسة الجديدة لإندونيسيا. وندعو حكومة جاكارتا إلى تنفيذ الإجراءات الواردة في النداءات التي وجهت إليها بشأن جريمة قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية للمحاكمة. ومن دواعي القلق المشروع مشكلة العنف المقترن بالحركة في منطقة الحدود. ولمعالجة جذور هذه الظاهرة والسيطرة على هذا العنف، لا بد من إعداد استراتيجية لتنسيق التنمية مع تيمور الغربية.

وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بتقرير الأمين العام، الذي يعيد بوضوح سرد الأعمال والمهام التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية ويقدم بشكل أوضح ما سيأتي. ونلاحظ أن الأمين العام يتوخى إجراء خفض كبير في الوجود الدولي، ونترقب باهتمام الأرقام المحددة التي سترد في تقريره القادم في شهر تشرين الأول/أكتوبر عن فترتي ما قبل الاستقلال وما بعده.

ونود أن نشكر السيد فييرا دي ميللو على الإيضاحات التي قدمها لنا في بيانه الاستهلالي، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن. وأعرب في هذا الصدد عن تأييدي للسؤال الذي وجهه السفير هيوم إلى السيد فييرا دي ميللو بشأن إحدى فقرات التقرير.

وينبغي للتقرير القادم أن يتيح لنا الحصول على مؤشرات أوسع بشأن المدة المتوقعة لبقاء الوجود الدولي وتوزيع الأدوار من ناحية بين بعثة الأمم المتحدة التي

ستخلف الإدارة الانتقالية، ومن ناحية أخرى بين الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، التي يُطلب نمو دورها بسرعة بينما يتقدم البلد صوب الاستقلال. وقد أحطت علماً بالفعل بما قاله السفير محبوباني فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وقد أشار كذلك إلى الاجتماع الذي عقده وزراء الرابطة مؤخراً في هانوي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): وأنا أيضا، أود أن أعرب عن الشكر الخاص للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام والسيد خوسيه راموس - أورتا على بيانيهما الشاملين والذاخرين تماما. ونود أيضا أن نعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره المعروض علينا.

إن العمل الممتاز الجدير بالتقدير الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يعزى بدرجة كبيرة إلى خبرة السيد فييرا دي ميللو وتفانيه ومؤهلاته الشخصية والاحترافية التي تصاحبه في تنفيذ مهمته الصعبة.

ويمر مجلس الأمن بمرحلة حاسمة إزاء مستقبل تيمور الشرقية. والانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس لانتخاب الجمعية التأسيسية خطوة ضرورية لإنشاء دولة مستقلة في تيمور الشرقية. وليس أمام الأمم المتحدة خيار سوى مرافقة التيموريين إلى النهاية، أي، حتى يطوروا قدراتهم المحلية التي تمكنهم من إنشاء الدولة الوليدة وتهيئة الأوضاع من أجل تحقيق التنمية الكافية والمستدامة. ويواجه مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والتيموريون بصفة خاصة، مجتمعين تحديا يتمثل في المساهمة في إنشاء نظام حكومة تحترم القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان والتسامح وتحترم تنوع العقائد وتسود فيها وجهات النظر، والتي يتعين علينا أن نقول بشأنها مرة أخرى إنه ينبغي أن تسود فيها بصورة أساسية العدالة الواجبة على نحو تام وكامل.

وتود كولومبيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، أن تسهم إسهاما نشطا في الأعمال التي يقوم بها التيموريون لبناء مستقبل مفعم بالسلام. ونريد تحقيق نتائج إيجابية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإننا نعتقد بأن تبادلنا للآراء في هذا اليوم يعد بداية لمناقشة استراتيجية ستؤدي إلى تحديد دور ملائم للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وتشعر كولومبيا فيما يتصل بالتقرير عن مستقبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بأن المعيار الصحيح الوحيد هو المعيار الذي يحدد بصورة أكيدة وببساطة ما يلي: الظروف والاحتياجات المحددة لتيمور الشرقية وشعبها. وأي معيار آخر يدرج في المناقشة - من قبيل الميزانية واحتياجات عمليات حفظ السلام الأخرى، الحالية أو المحتملة، وما إلى ذلك - قد يوصلنا إلى نتائج غير ملائمة. ولا يتسم هذا التأكيد بالتبسيط، ولكنه تأكيد واقعي، نظرا للحالة في تيمور الشرقية.

وعلينا أولا أن نقرر ما تحتاجه تيمور الشرقية من الأمم المتحدة وبعد ذلك نقرر الطريقة التي نقدم من خلالها احتياجات التيموريين. وفي هذا السياق، من الواضح تماما أن الفقرات من ٥٢ إلى ٦٠ من تقرير الأمين العام تتطلب دراسة متأنية جدا. وسيبقى مجلس الأمن على علم بالانتخابات التي ستجرى في ٣٠ آب/أغسطس؛ وحالما يعبر التيموريون عن إرادتهم السياسية، يجب على المجلس أن يضمن إيلاء الاهتمام الواجب لرأيه لدى تحديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتحديد أية ولايات أخرى يتم الاتفاق عليها.

وأود أن أوجه عددا قليلا من الأسئلة العامة إلى الأمانة العامة لكي نستكمل فهم جوانب معينة من التقرير. أولا، أود المزيد من الإيضاح بشأن طريقة تنسيق وجود الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أي قرار يتخذه مجلس الأمن في المستقبل فيما يتعلق بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فعلى سبيل المثال، تشير الفقرة ٥٤ إلى أفكار معينة تتعلق بالمنسق المقيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي يقينا تهم المجلس التنفيذي لذلك البرنامج. كيف سيتم التنسيق بين جهود تلك الهيئات واقتراحات مجلس الأمن بشأن مستقبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؟

وثانيا، أطلب مزيدا من التوضيح بشأن مركز إطار عمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتي وفقا للفقرة ٢٢ من التقرير، من المقرر أن تستكمل بنهاية السنة. كيف سيتسنى للمنتخبين أن يشاركوا في إطار عمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة؟ هل سيكون بمقدورهم أن يحددوا أولويات التنمية بنهاية السنة أم أنهم سوف يحافظون على إطار عمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة بصفتها عملية تركز دائما بصورة شاملة على رؤيا الأمم المتحدة؟

وأخيرا، لا بد أن أؤكد على الأهمية الكبرى للبعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم حالة الأمن التي قامت بزيارة إلى تيمور الغربية في الفترة من ٦ إلى ١٤ تموز/يوليه، تحت رعاية منسق الأمن التابع للأمم المتحدة على النحو المذكور في الفقرة ٤٦ من التقرير. متى سنتلقى نتائج تلك البعثة، وقبل كل شيء، متى سيتخذ إجراء بشأنها؟ من الواضح أنه يتحتم المضي قدما بأسرع ما يمكن في قضية الأمن، ونأمل في أن يتم ذلك قبل الانتخابات.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، يا سيدي، على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في تيمور الشرقية، قبل فترة شهر تقريبا من إجراء الانتخابات التي ستمهد الطريق لاستقلال ذلك البلد. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأن أرحب بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد خوسيه راموس - أورتا، الوزير في الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية وأشكر السيد فييرا دي ميللو على عرضه الواضح والدقيق لتقرير الأمين العام، والسيد راموس - أورتا على بيانه النير جدا.

ونحيط علما، على النحو الواجب في التقرير المعروض علينا، بالتقدم الكبير الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ اجتماعنا الأخير المؤرخ ١٨ أيار/مايو المتعلق بإنشاء دولة مستقلة وديمقراطية ومستقرة في تيمور الشرقية. وتهيئ هذه الجلسة العلنية فرصة ممتازة لوفدي كي يشيد بحرارة بما قام به الممثل الخاص، وبجميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وجميع أعضاء الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية من خطوات في العملية السياسية نحو تحقيق السيادة الوطنية لتيمور الشرقية وسيادتها الدولية وتشكيل حكومة مستقلة لتيمور الشرقية.

ويعرب وفد مالي عن تأييده ودعمه للأفكار والتحليلات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، ونشعر بشيء من القلق الذي أعرب عنه بعض المندوبين الذين تكلموا قبلنا. واسمحوا لي أن أبدي بعض التعليقات الإضافية.

أولا، ليس ثمة شكل في أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية دأبت على المشاركة على نحو جاد وحاسم في عملية التحضير لانتخابات الجمعية التأسيسية، المقرر إجراؤها في التاريخ الرمزي ألا وهو ٣٠ آب/أغسطس. والدليل الواضح الملموس على تلك المشاركة يتمثل في حل المجلس الوطني واستهلال الحملة الانتخابية في ١٥ تموز/يوليه.

وتمثل مشاركة التيموريين الشرقيين على أوسع نطاق في أول عملية اقتراع متعددة الأحزاب أكبر تحد يواجه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومن خلالها، المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بمشاركة ١٦ حزبا سياسيا وتسجيل ١٣٨ ١ من مرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين المتنافسين لشغل ٨٨ مقعدا في البرلمان. ونحن نرحب بالمرشحات بصفة خاصة ونشجعهن على الترشيح.

إن حلف الوحدة الوطنية الذي وقع عليه في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، أربعة عشر حزبا من أصل ١٦ حزبا تتنافس في الانتخابات، يشكل خطوة سياسية قوية يرحب بها وفد بلادي ويؤيدها. وإن التزام هذه الأحزاب باحترام نتائج الانتخابات، والعمل بصورة سلمية وباحترام متبادل والدفاع عن الديمقراطية التعددية يدل دلالة واضحة على وصول الزعماء السياسيين التيموريين الشرقيين إلى مرحلة النضج والتصميم على إرساء قواعد دولة ديمقراطية مجدية اقتصاديا.

وإننا نعتقد أنه لا بد من المشاركة المتزايدة للأحزاب السياسية في تعليم نشطائها وتوعيتهم وتدريبهم. ولا بد من توفير الوسائل التي تمكن الأحزاب من أن تفعل ذلك. ونؤيد في هذا السياق قرار بعثة الأمم المتحدة التي طالبت المانحين بتنظيم برنامج مساعدات لجميع الأحزاب السياسية المسجلة والمرشحين المستقلين.

وفيما يتعلق بالمراحل المختلفة للانتقال من الإدارة الانتقالية إلى حكومة تيمورية شرقية مستقلة، يرحب وفد بلادي بما حققته بعثة الأمم المتحدة من تقدم جدير بالثناء. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الأشهر الستة الماضية شهدت تقدما مطردا في مجالات تدريب وتعيين الموظفين واعتماد التشريع الخاص بالعمل. ولا شك في أن كل ذلك يسهم في تحول الإدارة في ظروف مؤاتية إلى حكومة تيمورية شرقية في المستقبل. ولا بد من الإسراع بوتيرة عملية تيمرة الإدارة قبل الاستقلال، بغية السماح للمواطنين بأن يتولوا بأنفسهم شؤون بلادهم.

إن حصول تيمور الشرقية على الاستقلال يجب ألا يكون معناه انسحاب المجتمع الدولي. وبالنظر إلى الأموال الطائلة التي استثمرها المجتمع الدولي هناك، ينبغي أن يتم كل شيء بحيث يمضي جنبا إلى جنب مع الخطوات الأولى للديمقراطية التيمورية الشرقية الناشئة.

وفي هذا السياق، يحيط وفد بلادي علما على النحو الواجب بتعليقات الأمين العام في الفقرات من ٥٢ إلى ٦٠ من تقريره، وننتظر باهتمام تقريره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والذي سيحدد فيه إطار البعثة الجديدة التي ستحل محل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على المسائل المتعلقة بالدفاع، والأمن العام والحكم الصالح، التي يجب تأمينها للتيموريين الشرقيين خلال الفترة الحرجة التي ستعقب الانتخابات. وإنني على يقين بأن الأمين العام سيقدم التوصيات الملائمة في تقريره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بكل من النقاط التي تناولتها آنفا.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم بياني من دون أن أؤكد دعم حكومة مالي الثابت للعمل الرائع الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة تحت القيادة الناجعة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على طريق استقلال تيمور الشرقية، وتيمرة الإدارة وحلول حكومة تيمور الشرقية المستقلة. وستظل تيمور الشرقية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي حتى بعد حصولها على الاستقلال. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتخلى عن مسؤولياته إزاء هذه الديمقراطية الناشئة.

الرئيس (تكلم بالصينية): اعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن، على أن تستأنف الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.